جامعة "زيان عاشور" الجلفة (الجزائر)

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم التاريخ وعلم الآثار

السياسة الإدارية الاستعمارية في الجزائر

خلال القرن التاسع عشر

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر

تخصص: تاريخ المقاومة والحركة وطنية

من إعداد الطالبات:

شلفاوي هبة الرحمان.

شاوي كوثر ..

بوذينة رانيا

إشراف الأستاذة:

د/بوذراع ايمان

الموسم الجامعي : 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

نتقدم بجزيل الشكر للمشرف الذي تابع العمل من بدايته الى نهايته

والذي أحاطنا بتوجيهاته العلمية كما ساعدنا على تخطي عقبات

البحث .

كما لا ننسى من كان لهم الفضل في تعليمنا في مشوارنا الدراسي منذ

بدايته.

كما لا انسى الدكتور المشرف الذي لم يبخل علينا من علمه الوافر

الدكتور المشرف "بوذراع إيمان "

إهداء

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة الدكتورة المشرفة بوذراع إيمان على

إهتمامها الجاد ونصائحها القيمة من أجل إنجاز هذا العمل المتواضع ، وكذا قبولها

الإشراف على هذه المذكرة ,

إلى من لا أجد الكلمات لأوفي حقه أبي "عزوتي "

إلى التي أن إبتسمت إلي الدنيا كانت سببها دعائها أمي " جنتي "

إلى سعادتي وقوتي إخوتي : نسيبة ياسر عبدالرحمان أسامة أنس توبة "حبيبتي "

الى ابناء اخوتي : حمزة ضياء عبدالهادي الغالي صهيب على أريج إحسان . زهرة.

ولا يفوتني أن أشكر عائلة شلفاوي و فضلي وغلاب وشكابة على الدعم الدائم لي

وإلى السند والراحة صديقات عمري : رانية .بسمة" بنت بوذينة " إيمان بنت خيثر

هند ونجاة" أصدقاء طفولتي"

والى أصدقائي التافهين جلول "jojo" طارق كاسم .محمد."BENZ. "

الى الغالي رحمه اللّه منصور

هبة الرحمان

اهداء

قد انتهت أيام التعب وجاءت أيام الفرحة لذلك أقدم جزيل شكري لمن كان سبب وعلى

رأسهم الاستاذة الدكتورة المشرفة بوذراع إيمان على وقفتها و عملها الجادة في انجاز هذا العمل

المتواضع ، وكذا قبولها والأشراف على هذه المذكرة ،

وأيضا شكري لعائلتي و بلأخص الى سندي أختي "بسمة "على وقفتها معي في هذا مشوار ،

و يسرني أن اتذكر في هذا اليوم "بابا ويما"رحمة الله عليهم وأسكنهم فسيح جناته

رانيا بوذينة

اهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات" بعد مسيرة دراسية حملت في طياتها الكثير من الصعوبات والمشقة والتعب اليوم نقطف ثمرها والحمد لله اهدي تخرجي

إلى لمن لهم الفضل في ذالك الي من اوصاني الرحمن بها)زهرة)

الي من جنة الله تحت قدميها الي من افنت عمرها من اجل ان تراني في ابهاء الصحه والسعاده ولو على نفسها فهي تستحق ان اهديها فرحتي بل حياتي مسلمتآ لها

إلى أبي الغالي (صرصاب)أيها الإنسان الجميل يا سندي وذخري اهدي إليك تخرّجي

يا حبيبي أيها الأب الحنون لك قبلاتي وعليك صلواتي

إلى أخي وحمى ظهري وذخري وثروتي العظيمة يا حائطي الذي أتّكأُ عليه عند شدتي وملاذي بعد الله عند كُربتي أيها الأخ الكريم والعظيم ولن أنسى معروفك وتشجيعك لي (محمد ، جمال ، عبدالرحمان ، مخلوف ، حسني)

إلى أختي (فاطمة ، ايمان) و اولاد اخواتي و اختي (ريتاج ، يوسف ، اسحاق ، إسلام ، زهرة ، يعقوب , ميرال)

وإلى كل من ساندني من صديقاتي و الأساتذة الذين وقفوا بجانبي و لجميع من ساندني طيلة هذه السنوات، وما انسى وقفتهم ربي يحفظهم، الفضل لله ثم لكم جميعا، من صميم القلب وخاصة أستاذتي : بوذراع إيمان شكراً لكم ونسأل الله أن يتم فرحتنا دائما

كوثر

مـــــقـــــدمة

المقدمة

إن الأحداث التي جرت في القرن التاسع عشر من ضعف للدولة العثمانية، واستباحة أمصارها من قبل جحافل الاستعمار الاوروبي، تعرضت الجزائر عندها لحملة عسكرية فرنسية تم على اثرها توقيع معاهدة الاستسلام في الخامس من جويلية 1830، والتي كانت بداية للمشاريع الفرنسية العديدة الساعية لأجل تجسيد طموحات الفرنسيين في تثبيت احتلالهم لكل ربوع الجزائر، وفرض منطقهم وجبروتهم على المجتمع الجزائري المسلم المغلوب عن أمره، ومن ذلك تحقيق الهدف بعيد المدى للاحتلال الفرنسي والمتمثل في استغلال واستثمار خيرات البلاد لصالح الغزاة والمهاجرين الأوروبيين القادمين للمستعمرة الفرنسية، بما يخدم مصالح المستعمر، وتحويل الجزائر إلى منطقة نفوذ محورية للفرنسيين في الحوض المتوسط وشمال إفريقيا.

إن كل ذلك، كان يستلزم على الفرنسيين رسم واعتماد سياسة إدارية تسمح لهم بتحقيق هذه الغايات المتعددة، والتي جسدتها الأساليب المتنوعة والمتباينة التي اعتمدتها الإدارة الاستعمارية الفرنسية طيلة مختلف مراحل الاحتلال الفرنسي للجزائر، خاصة خلال الفترة الممتدة من 1830 إلى 1900. إن هذه الأساليب هي التي ستكون محور البحث الذي اعتمدناه والموسوم بـ " **السياسة الإدارية الاستعمارية في الجزائر خلال القرن التاسع عشر**"

أهمية الدراسة:

إن أهمية هذا البحث تتمثل في كونه يتناول بعمق إلى حد ما، ما يتعلق بالأساليب المتنوعة والمتغيرة، التي تبنتها الإدارة الاستعمارية في الجزائر في التعامل مع مختلف القضايا الأمنية والسياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البلاد، بما يخدم أهداف ومخططات المحتل الفرنسي في فرض سيطرته على مختلف المجالات في المستعمرة.

دواعي اختيار الموضوع: من بين العوامل التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع، نذكر:

أ- الاسباب الذاتية: منها:

1- الرغبة في التعمق أكثر في دراسة السياسة الاستعمارية في الجزائر خاصة خلال القرن التاسع عشر؛ هذه الفترة التي اردنا إزالة اللبس أكثر عن وقائعها التاريخية وممارساتها

الزجرية. ومعرفة اثار تلك السياسة على المجتمع الجزائري خاصة.

ب- الاسباب الموضوعية: منها:

1- قلة الدراسات التي تناولت بشكل معمق ودقيق أساليب السياسة الإدارية الاستعمارية في الجزائر ضمن جوانبها المتعددة- في حدود اطلاعنا-

2- رغبتنا في الاطلاع والبحث أكثر في المصادر المتنوعة لتاريخ الجزائر خلال القرن 19.

3- محاولة توفير دراسة علمية أكاديمية موسعة تتناول أساليب السياسة الإدارية الاستعمارية في الجزائر خلال القرن التاسع عشر.

الإطار الزماني والمكاني:

ترصد هذه الدراسة السياسة الاستعمارية في الجزائر في الفترة الممتدة من نهاية العهد العثماني، وبداية الاحتلال الفرنسي أي في احضان القرن التاسع عشر، مع التعريج على الحقبة التي واكبت الدولة العثمانية، وبداية زوالها.

الإشكالية:

تتمثل الإشكالية الرئيسية التي اعتمدناها في انجاز هذا البحث الذي تناول أهم الأساليب التي اعتمدتها الدولة الجزائرية خلال نهاية الفترة العثمانية، وما قامت به الإدارة الاستعمارية في الجزائر لتحقيق أهدافها المتعددة في مختلف المجالات خلال القرن التاسع عشر:

الى أي مدى ساهمت ادارة الاحتلال في تكريس الاستعمار الفرنسي وتحقيق اهداف الاستيطان الاستعماري في الجزائر؟

بهدف الإجابة عن هذه الإشكالية الرئيسية، اعتمدنا التساؤلات الفرعية التالية:

- فيما تتمثل الأساليب التي انتهجتها الإدارة الاستعمارية في الجزائر؟
- ما هي الأدوات المستخدمة من طرف الفرنسيين للتحكم بالمجتمع الجزائري سياسيا وأمنيا وقانونيا؟
- فيم تتمثل الوسائل التي اعتمدت عليها السياسة الإدارية الاستعمارية في البلاد للتحكم بالجزائريين اجتماعيا واقتصاديا؟
- ما هي أساليب الإدارة الاستعمارية في محاربة الهوية الجزائرية وتكريس سياسة

الفرنسية والتنصير ... الخ؟

فيم تتمثل آليات السياسة الإدارية الاستعمارية في تحقيق التوسع والهيمنة الفرنسية على الجزائر في مختلف المجالات؟

الخطة المتبعة:

أما خطة البحث التي اعتمدنا عليها في انجاز هذا الموضوع والإجابة عن مختلف إشكالاته، فكانت مقسمة إلى مقدمة ثلاث فصول وخاتمة. حيث تناولنا في الفصل الأول؛ **التنظيم الإداري في الجزائر أواخر العهد العثماني وآثاره،** وذلك للوقف على الوضع العام في الجزائر خلال الحقبة العثمانية، وانعكاساتها على الوضع السياسي والعسكري، وعلى الوضع الاجتماعي والاقتصادي، حتى نرصد التغيرات اللاحقة في الفترة الموالية وبعد سقوط الدولة العثمانية في الجزائر وهيمنة الاستعمار الفرنسي على العباد والبلاد.

أما الفصل الثاني فكان بعنوان: **السياسة الإدارية الاستعمارية في الجزائر**. وتضمن التنظيم الإداري الاستعماري، مرحلة النظام العسكري والتي امتدت من 1830 إلى 1870، التقسيم الإداري للمقاطعات الجزائرية، التشريعات الإدارية الاستعمارية، أساليب رئيسية مقسمة إلى عدة عناصر جزئية. وقد احتوى على استقطاب وإغراء أعيان الجزائريين وقادتهم، محاولة توظيف واحتواء شيوخ الطرق الصوفية، استخدام المكاتب العربية كأداة توغل وتحكم في المجتمع الجزائري، تشديد إجراءات الرقابة الأمنية على الأهالي المسلمين، اعتماد السجن والاعتقال كأداة ردع المخالفات الأهالي المسلمين، استخدام السلطات التأديبية للتحكم في الأهالي المسلمين وإخضاعهم، اعتماد قانون الأهالي كأسلوب لإخضاع الجزائريين والتحكم فيهم.

في حين تناول الفصل الثالث؛ **آثار السياسة الإدارية الاستعمارية على المجتمع الجزائري** ، على المستوى الاجتماعي والاقتصادي: استخدام الضرائب كأداة لإضعاف الجزائريين وتمويل ميزانية المستعمرة، فرض الملكية الفردية لتفكيك بنية المجتمع الجزائري، على المستوى الثقافي والديني، متوجا العمل بخاتمة فيها حصيلة ما جاء في البحث.

الدراسات السابقة:

كانت هناك دراسات سابقة تناولت الموضوع لكن من نواحي مختلفة أهمها **دراسات ناصر الدين سعيدوني** المتخصصة في أوضاع الجزائر خلال العهد العثماني حيث ركز على دراسة مختلف الأوضاع الاقتصادية والسياسية لايالة الجزائر متطرقا فيها على

العلاقات التي كانت تربط بين استانبول والسلطة الحاكمة في الجزائر وعلاقة هذه الأخير بالسكان الجزائريين بين الطيبة والتعاون إلى التمرد والصراع إضافة إلى مؤلفات **أبو القاسم سعد الله** التي تناولت تاريخ الجزائر وسلطت الضوء على كثير من القضايا من تاريخ الجزائر القديم والحديث، فلا يستغني عنها أي باحث في تاريخ الجزائر، إضافة إلى مؤلف الموجز في تاريخ الجزائر **ليحي بوعزيز** وتناوله المستفيض حول الموضوع.

المنهج العلمي المتبع في الدراسة:

أما بخصوص المنهج التاريخي المتبع في انجاز هذا البحث، اعتمدنا في ذلك على المنهج التاريخي المناسب لسرد وتحليل واستقراء الاحداث والوقائع التاريخية، والذي يندرج ضمنه المناهج الاتية:

أ- **المنهج الوصفي:** وهو الملاءم لوصف الاوعية الفكرية المتعلقة بموضوع البحث وتسليط الضوء على أساليب السياسة الإدارية الاستعمارية المنتهجة في الجزائر في مختلف محطاتها خلال الفترة الممتدة من 1830 إلى 1900، والتي شهدت تطورا وتباينا كبيرين.

ب- المنهج التحليلي: لما يتعلق الأمر بتحليل القضايا التي تخص إبراز تطور التشريعات المرتبطة بفرض وسن قوانين وقرارات ومراسيم لتحقيق الاغراض الاستعمارية من خلال ادراة الاحتلال المتسلطة، ومبررات الإدارة الاستعمارية في اعتمادها أو تعديلها.

ج- المنهج المقارن: كان الهدف منه إبراز مدى الفوارق الواضحة في الامتيازات الممنوحة من طرف والإدارة الاستعمارية في الجزائر، لصالح العنصر الأوروبي الدخيل في المستعمرة مقارنة بالإمكانيات المحدودة والتضييق والتعسف الذي يلاقيه العنصر الجزائري المسلم من طرفها في مختلف المجالات؛ خاصة المتعلقة منها بالحريات والحقوق، ومستوى المعيشة والحالة الصحية، ووضعية التعليم والقضاء والرسوم الضريبية...الخ. هذه الوضعية التي تعد ترجمة وانعكاسا واضحا لسياسة تمييزية استعمارية تبتتها الإدارة الاستعمارية في الجزائر لصالح المعمرين على حساب الجزائريين المسلمين.

المصادر والمراجع:

أما المصادر والمراجع المعتمدة في انجاز هذا البحث فكانت متنوعة جمعت المصادر المكتوبة خلال الفترة المدروسة وكذا الدراسات السابقة. فمنها ما يمكن اعتبارها مصادر ومراجع أساسية في البحث؛ وهي التي سمحت لنا بتغطية أجزاء واسعة من الموضوع قيد

الدراسة، نذكر منها ما يلي:

1.المراجع باللغة العربية:

في كتابه مذكرات أحمد شريف الزهار اللذان استفدنا منهما في معرفة السياسة الإدارية الاستعمارية و اثارها علي المجتمع الجزائري الي الجزائري الي جانب كتب أبو القاسم سعدالله وكتاب أحمد بن نعمان الموسوم ب الهوية الوطنية الحقائق و المغالطات وكتاب إبراهيم مياسي مقاربات في تاريخ الجزائر وهي كتب تناولت عدة أحداث و حللنا من خلالها لها عدة قضايا .

صعوبات البحث: من الصعوبات التي واجهتنا لانجاز هذا البحث:

1- امتداد الفترة الزمنية المخصصة للدراسة خلال القرن 19، والتي عرفت الكثير من التغيرات في أساليب السياسة الإدارية المنتهجة بداية من العثمانيين ثم الفرنسيين في الجزائر، مما تطلب مني تتبع حيثيات هذا التطور والتحول في هذه السياسات والاستراتيجيات خلال تلك الفترة الزمنية المطولة، مع قصر فترة تحضير المذكرة وضغط الوقت.

2- تنوع القضايا المطروحة في البحث بحكم تغطيته للعديد من الأساليب التي اعتمدتها السياسة الإدارية الفرنسية في الجزائر، مما استلزم منا التركيز على أهم الأساليب في مختلف المجالات.

3- معظم مصادر البحث كانت بالفرنسية، وهذا من شأنه رفع التحدي للقيام بمجهودات مضاعفة لترجمة محتويات هذه الكتابات سواء كانت وثائق أرشيف أو منشورات مختلفة.

4-تشعب مواضيع البحث زمانيا ومكانيا، مما استلزم الاكتفاء بتوظيف عينات وأمثلة في مختلف القضايا المدروسة في البحث.

وفي ختام هذا البحث؛ لا يسعني سوى توجيه الشكر الجزيل والوافر للأستاذة المشرفة على سعة صدرها وصبرها معنا في إسداء النصائح والتوجيهات، هذه الأخيرة التي كان لها دورا هاما في الإسراع بانجاز هذا العمل والوصول به إلى محطته النهائية.

كما لا يفوتني أن أقدم تشكراتي وتقديري لأعضاء لجنة المناقشة الذين تحملوا عناء الاطلاع على هذا البحث وتقييمه وتصويبه ومناقشته، ليكون مؤهلا للاستفادة منه من طرف الطلبة والباحثين في تاريخ الجزائر خلال القرن التاسع عشر، هذا كان اجتهادنا فإن أصبنا فمن الله وحده، وإن أخطأنا فمن أنفسنا والشيطان والله الموفق.

الفصل الأول

التنظيم الإداري في الجزائر

أواخر العهد العثماني وآثاره

مقدمة الفصل

الفصل الأول: التنظيم الإداري في الجزائر أواخر العهد العثماني وآثاره

المبحث الأول: السياسة الإدارية العثمانية

المبحث الثاني: انعكاساتها على الوضع السياسي والعسكري

المبحث الثالث: انعكاساتها على الوضع الاجتماعي والاقتصادي

خلاصة الفصل

مقدمة الفصل الأول:

مارست السلطة الإدارية في الجزائر العثمانية تنظيما مهيكلا كانت له اثارا على المجتمع الجزائري على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية والدينية وهذا ما سيتم التفصيل فيه في هذا الفصل الموسوم بـ: "**التنظيم الإداري في الجزائر أواخر العهد العثماني وآثاره**"، وفق خطة متكونة من ثلاث مباحث حيث نتناول في المبحث الأول: السياسة الإدارية العثمانية، وفيه نعرج على التنظيم الإداري بالجزائر خلال العهد العثماني، وفي المبحث الثاني: نتحدث عن انعكاسات هذه السياسة على الوضع السياسي والعسكري، وفي المبحث الثالث: انعكاساتها على الوضع الاجتماعي والاقتصادي، والأوضاع الاقتصادية من الصناعة ، الزراعة، و التجارة، ثم الأوضاع الاجتماعية؛ والتعريج على الفئات الاجتماعية المكونة للمجتمع الجزائري في تلك الحقبة، وهي: الفئة الحاكمة ، الكراغلة، مهاجرو الأندلس، العبيد، وأخيرا اليهود، وتحدثنا باختصار عن النظام القضائي بجناحيه المذهبيين المالكي، والحنفي، ثم الأوضاع الثقافية السائدة في تلك الفترة وطبيعتها، وختمنا هذا الفصل بمجموعة من الاستنتاجات التي لخصت في مجموعة نقاط أساسية.

المبحث الأول: السياسة الإدارية العثمانية

أولا: التنظيم الإداري بالجزائر خلال العهد العثماني

كانت الإدارة الجزائرية في العهد العثماني ترتكز على تقسم إداري يتمثل في أربع أقاليم تسمى بايليكات وذلك منذ عهد البايلربايات، وكان على رأس كل إقليم موظف يحمل لقب باي يعين من طرف الداي، وهذه الأقاليم هي:

أ ـ دار السلطان :

لم تكن تسمى بايليك وإنما احتفظت بوضع خاص في التسمية ونمط الحكم، وتشمل الجزائر والمناطق المحيطة بها وتمتد من دلس شرقا إلى شرشال غربا ومن ساحل البحر شمالا إلى سفوح الأطلس البليدي جنوبا، وتخضع مباشرة إلى رئيس السلطة العثمانية بواسطة أغا العرب أو قائد الجيش وتقسم إلى أوطان.

ب ـ بايليك الشرق :

يعد أكبر البايليكات مساحة وعاصمته قسنطينة، يحده من الغرب بايليك التيطري ومن الشرق إيالة تونس ومن الشمال ساحل البحر أما من الجنوب فإن حدوده غير ثابتة ولكنها تصل إلى تقرت وورقلة.

أنشئ هذا البايليك في سنة 1567م، في عهد البايلرباي حسن باشا، وقد حكم العثمانين أغلب نواحيه الجبلية والصحراوية عن طريق رؤساء محليين، فيما بقيت الأراضي الفلاحية الممتدة حول قسنطينة تابعة إلى البايليك مباشرة أو عن طريق قبائل المخزن.[1]

ج ـ بايليك الغرب :

يحده شرقا بايليك التيطري وشمالا ساحل البحر وغربا المغرب الأقصى وجنوبا ظلت حدوده غير ثابتة، أنشئ في سنة 1563، وتغيرت عاصمته أكثر من مرة من مازونة إلى معسكر ثم وهران فمستغانم ثم معسكر وأخيرا وهران بعد تحريرها النهائي في سنة1792 عرف هذا

[1] ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية دراسات و أبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني ، ط2، دار البصائر ، الجزائر ، 2009م.

البايليك بصبغته الحربية بسبب الصراع مع الأسبان المحتلين للمرسى الكبير ووهران وبسبب توتر العلاقات مع حكام المغرب.

د ـ بايليك التيطري : يعد أصغر البايليكات وأفقرها وعاصمته مدينة المدية، أسس سنة 1540، وكان الأكثر ارتباطا بالسلطة المركزية لقرب عاصمته منها، ويحده شمالا دار السلطان ومن الناحية الغربية بايليك الغرب ومن الشرق بايليك الشرق وظلت حدوده الجنوبية غير واضحة مثل بقية البليليكات1.

يمثل الباي السلطة الفعلية على الإقليم وهو المسؤول الأول أمام السلطة المركزية، وكان يتولى تعيين الموظفين المسؤولين وتنصيبهم وتسيير شؤون المقاطعة والإشراف على القوات العسكرية في مقاطعته وجمع الضرائب من الأرياف والسهر على أمن البايليك وله الحق في إصدار العقوبات ضد الأهالي ومصادرة الممتلكات ويتولى قيادة الجنود أثناء المعارك. كان البايات مطالبين بالتوجه إلى دار السلطان مرة كل ثلاث سنوات (الدنوش الكبرى) لتسليم عائدات البايليك وتقديم تقارير عن أوضاع المناطق الخاضعة لهم، وكان يتم في نفس الوقت تجديد تعيينهم أو عزلهم.

كان يساعد الباي في مهامه مجموعة من الموظفين أهمهم: الخليفة الذي ينوب عن الباي عند الضرورة والخزندار الذي يشرف عن الجانب المالي للبايليك وآغا الدواوير وآغا الزمالة وآغا الصبايحية الذين يشرفون بدورهم على بقية المناطق بمساعدة القبائل، كما كان للباي كاتبان (كاتب السر وكاتب الرسائل)ومسؤولان عسكريان وأربعة شواش[2].

كانت العلاقة ما بين البايليك والسلطة المركزية تتمثل في مساعدة البايليك بالجيوش عند الحاجة وتقديم المساعدات المالية عند الكوارث في حين كان الباي مطالب بتقديم عوائد ضرائب البايليك والهدايا، وتتمهذه العملية كل ستة أشهر فيما يسمى الدنوش الصغرى وكان الخليفة يتولى مهمة إيصالها إلى العاصمة، في حين كان الباي مجبر على إيصال العائدات

[1] أحمد الشريف الزهار، مذكرات أحمد الشريف الزهار، تح: أحمد توفيق المدني، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص .4

[2] المرجع نفسه، ص. 5

والهدايا إلى العاصمة بنفسه كل ثلاث سنوات وتسمى تلك المهمة الدنوش[1] الكبرى.

المبحث الثاني: انعكاساتها على الوضع السياسي والعسكري

بفعل الأحداث والتطورات والتغيرات التي عاشتها الجزائر طيلة الحكم العثماني، شهدت الحكومة العثمانية بالجزائر أربعة أشكال من الأنظمة السياسية انفرد كل واحد منها بمواصفات معينة تختلف عن الأنظمة الأخرى.

أ ـ عهد البايلربايات (1518ـ 1587):

يبدأ هذا العهد بإلحاق الجزائر بالدولة العثمانية في سنة 1518 من طرف خير الدين عروج وينتهي مع علج علي الذي توفي سنة 1587.

يعتبر هذا العهد ألمع العصور العثمانية بالجزائر، كما أنه عاصر فترة السلاطين العظام وعصر القوة العثمانية، وفيه تم توطيد الحكم العثماني في الجزائر ووضع أسسه التي سوف يرتكز عليهاطيلة الوجود العثماني بالجزائر، فقد تم إلحاق تلمسان بالجزائر العثمانية سنة 1554بعد مساجلات مع بقايا الزيانيين والأسبان، كما تم ترسيم الحدود الغربية مع سلطان المغرب في سنة 1553وبقيت هذه الحدود منذ ذلك الوقت إلى يومنا هذا ولم يطرأ عليها إلا تغييرات طفيفة[2]،وتمكن العثمانين في هذا العهد من بسط السيادة العثمانية داخل الأراضي الجزائرية فضموا قسنطينة وبجاية والجنوب الشرقي وقاموا بإنقاذ أعداد لا تحصى من الأندلسيين الفارين من الأسبان[3].

كان هؤلاء البايلربايات بمثابة ملوك مستقلين رغم اعترافهم بسيادة السلطان العثماني، إذ كانوا يمارسون سلطتهم بأنفسهم وبصفة شبه مطلقة، وقد تميز عهدهم بازدياد التدخل الاسباني وتكثيف غاراته البحرية على مدينة الجزائر لكن جميعها باءت بالفشل كان

---

[1] **الدنوش**: هو مصطلح خاص بإيالة الجزائر لوحدها كما يبدو، رغم وروده في القواميس العثمانية بصيغ مختلفة دونش، دونوش ، دونوشين والتي تعني الرجوع والعودة أي؛ عودة البايات إلى مدينة الجزائر لدفع الضريبة المتوجبة عليهم لحاكم الجزائر. : محمود عامر"، المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية" مجلة دراسات تاريخية، ع 117-118كانون الثاني-حزيران عام 2012، ص: 371

[2] بحري أحمد، ملامح التاريخ الثقافي للجزائر في العهد العثماني، ص ص 56. 57.

[3] عبد الرحمان الجيلالي، تاريخ الجزائر العام ، ج1، ط2، مكتبة الشركة الجزائرية ، الجزائر، ص 11.

البايلربايات من رجال كبار البحر الذين يعود الفضل إليهم في تنظيم القوة البحرية الجزائرية والعثمانية وفي تفوقها في البحر الأبيض المتوسط والإشراف على حماية باقي شمال إفريقيا(تونس وطرابلس الغرب).

تمكن البايلربايات من أن يجدوا لأنفسهم قاعدة شعبية مما أفضى على عهدهم نوعا من الاستقرار والهدوء، فقد كان تمسكهم بمبدأ تحرير البلاد من بقايا الاحتلال الاسباني قاعدة أساسية قد أكسبهم هالة من الاحترام والتقدير في نظر السكان، ومحاولاتهم التقرب من رجال الصوفية وكسب ولائهم عن طريق منحهم الكثير من الامتيازات بغرض استمالتهم نظرا لشعبيتهم الواسعة[1].

قد جمع الكثير من البايلربايات بين وظيفة البايلرباي ومنصب قبطان باشا (قائد الأسطول العثماني)، كما سيطروا على القوتين الأساسيتين في الجزائر الانكشارية) القوات البرية(وطائفة رياس البحر)القوات البحرية).

من الناحية التنظيمية فإلى عهدهم يرجع تقسيم الجزائر إلى أربع مقاطعات سميت بايلكات على رأس كل منها حاكم يسمى بايا.

بسبب الاستقلالية التي تمتع بها البايلربايات في تسيير الجزائر ومع وفاة علج علي آخر البايلربايات سنة1587فكرت الدولة العثمانية في تغيير نظام الحكم وإرساء نظام جديد يكفل لها الإبقاء على الجزائر خاضعة للعثمانيين ويمنع البايلربايات من التحرر، فتحولت الجزائر إلى نيابة (ولاية) يديرها باشا يعين مباشرة من العاصمة العثمانية لمدة ثلاث سنوات.

ب ـ عهد الباشاوات (1587ـ 1659):

شعر الباب العالي بتحركات البايلربايات بعدما حاولوا سلطة الانكشارية والاستعاضة عنهم بفرق جيش محلية وخافوا أن يتحول حكمهم المطلق إلى دولة مستقلة عن الدولة العثمانية، فقرر السلطان العثماني مراد الثالث (1574ـ 1595)تغيير نظام الحكم ولقب

[1] هلايلي حنيفي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الهدى، الجزائر،2008، ص131

الحاكم بالجزائر الذي أصبح يلقب بالباشا وحددوا فترة حكمه بثلاث سنوات[1]

أصبحت الجزائر منذ تطبيق هذا النظام ولاية عثمانية عادية ويتولى شؤونها أحد موظفي الدولة يدعى باشا، هؤلاء الباشوات القادمون إلى الجزائر لم يكن لهم أي سند أو أساس محلي بين القوى التي كانت تسيطر على الأوضاع في الجزائر (الطائفة والانكشارية)، فكان همهم جمع الأموال من أجل تعويض ما صرفوه في شراء مناصبهم أو للبقاء فيها، وهو ما خلق الانفصال بينهم وبين الرعية.

كانت فترة حكم الباشاوات مليئة بالاضطرابات فقد تدخل في شؤونهم الأوجاق وأصبح الديوان المؤلف من رؤساء الجند يشاركهم السلطة، واتحد الكراغلة مع طائفة الرياس ليزاحموا الأوجاق في الحكم في سنة1629لكن هذه المحاولة باءت بالفشل، وفي أواخر عهدهم كثرت الاضطرابات التي كان الأوجاق يقودونها بسبب تأخر دفع جرياتهم وهو ما ساعد الآغوات وهم رؤساء الجند في الأخير على الاستيلاء على الحكم.

شهد عهدهم فترة إجلاء الأندلسيين من شبه الجزيرة الأيبيرية سنة 1609بعد الطرد الأخير الذي طبقه الأسبان على من بقي منهم، وقد قدر عدد هؤلاء بأثر من ثلاثمائة ألف، فقام الباشوات باستقبالهم ودمجهم في مختلف المدن الجزائرية.

قد عرفت الجزائر في هذا العهد تداول الكثير من الباشاوات على حكم الجزائر تجدد تعيين بعضهم أكثر من مرة وتعرض الكثير منهم للعزل والسجن على يد الأوجاق وكان عهد معظمهم قصيرا[2]، وكانت فترة حكمهم غير مستقرة مما دفع بالأوجاق إلى إنهاء حكم الباشوات.

ج ـ عهد الآغوات (1659ـ 1671):

تمكن قادة الجيش من الاستيلاء على الحكم تدريجيا عن طريق مجلس الديوان المؤلف من رؤسائهم، ويرجع السبب في قيام حكم الآغوات إلى سياسة الباشوات المالية سواء بإثقال

[1] بحري أحمد، المرجع السابق، ص .59

[2] هلايلي حنيفي، المرجع السابق، ص. 133

كاهل السكان بالضرائب أو بتكليف الطائفة بالإسراف في الغزو البحري خدمة لمصالحهم الخاصة والاستحواذ على تلك العائدات المالية المختلفة، أما السبب المباشر في تجريد الباشا من سلطاته فكان محاولته أن يستوفي العشر من المنح التي كان السلطان يرسلها لمساعدة الأسطول الجزائري مما أثار ردود فعل شديدة أسفرت عن تجريد الباشا من مهامه وتعويضه بأحد الآغوات.

يعتبر هذا العهد عهد تسلط الجيش على الحكم، إذ استبدلوا الباشا بآغا أسندوا إليه حكم البلاد وجعلوا مدة حكمه شهرين وحددوا من سلطته وقيدوها بتنفيذ مقررات الديوان لا غير ولم يترك للباشا إلا اللقب الشرفي.

ما يميز عهد الآغاوات هو كثرة الفتن واغتيالات الحكام نتيجة عجز هؤلاء عن توفير الأمن والاستقرار والانسجام فيما بينهم حيث كان التنافس على الحكم بينهم شديدا كما أنهم لم يستطيعوا الوقوف أمام قوة الرياس المتزايدة.[1]

بسبب حالة الفوضى التي عاشتها الجزائر في عهدهم تدخل رجال الطائفة لانتزاع السلطة من الجيش وأنهوا عهد الآغوات سنة 1671وفرضوا أحد زعمائهم حاكما على الجزائر ليبدأ بذلك عهد جديد هو عهد الدايات.

د ـ عهد الدايات (1671ـ 1830):

يعتبر هذا العهد آخر عهود التواجد العثماني بالجزائر وبانتهائه تعرضت الجزائر للاستعمار الفرنسي، كما يعتبر أطول العهود على الإطلاق إذ دام أزيد من قرن ونصف وهو ما يمثل نصف مدة الوجود العثماني بالجزائر.

تسلم الدايات السلطة بعد سيطرة زعماء الطائفة على الحكم وحلت محل الآغوات في سنة 1671 واستمر انتخاب الدايات من قبل رجال الطائفة إلى سنة 1689 وتداول في هذه الفترة على الحكم أربع دايات من الطائفة، وفي عهدهم نشطت البحرية الجزائرية وعملوا على تقليص نفوذ الديوان، كما حاولوا تجنب أخطاء الآغوات في إقرار مبدأ عدم تحديد فترات

[1] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني (1792ـ 1830)المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص.24

الحكم حيث أصبح الداي ينتخب لمدى الحياة لكنه ليس له حق تعيين من يخلفه[1]، وعمل الدايات على رفض قبول الباشوات كممثلين للسلطان بالجزائر منذ سنة 1711م، رغم أن سلطة هؤلاء كانت سلطة شرفية منذ عهد الآغاوات، إلا أن وجود هذه الازدواجية في هرم السلطة لم يكن ليروقهم، وهو ما يؤرخ لبداية ضعف الصلات ما بين الجزائر والدولة العثمانية، وتعزيز سلطة الداي الذي أصبح يحمل أيضا لقب الباشا منذ ذلك التاريخ (1711).

رجحت كفة طبقة الأوجاق الذين استعادوا نفوذهم وأصبح الداي ينتخب من بين ضباط الانكشارية ابتداء من سنة ،1689وتمثلت الروابط مع الدولة العثمانية في هذا العهد في إرسال الداي بعض الترضيات من هدايا وأموال بشكل غير منتظم إلى السلطان والدعاء له على منابر المساجد والمشاركة في بعض حروبه ضد الدول الأوروبية أما ماعدا ذلك من مظاهر السيادة فقد استأثرت بها حكومة الداي[2]

لم يكن الدايات على درجة واحدة من الكفاءة والنزاهة، فكان منهم النزيه والزاهد في متاع الدنيا المنصرف إلى الأعمال الخيرية والذي صرف من أمواله الخاصة مثل الداي محمد بن عثمان، 1766- 1791 الذي قام ببناء المساجد والحصون والقلاع وترك ما تبقى من أمواله إلى خزينة الدولة[3].

كان منهم من اتصف بالعجز وبعدم القدرة على تسيير شؤون الدولة وقد وصل معظم هؤلاء إلى مناصبهم بفضل تمرد الجيش بسبب الصراع بين أقطاب السلطة أو بسبب تأخر دفع الرواتب أو زيادتها، ومن أمثلة هؤلاء الداي علي الغسال في سنة .1808 بسبب طول فترة حكم الدايات، فقد تأرجح حكمهم ما بين فترات قوة وفترات ضعف، إلا أن الداي ظل في الغالب يمثل الرمز الظاهر للدولة الجزائرية القوية ارتبط نظام الحكم بالجزائر بهيئة الموظفين

[1] يحي بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر، ج2، دار النشر ، ديوان المطبوعات الجامعية، ص .6

[2] بحري أحمد، المرجع السابق، ص .73

[3] Grammont, H.D de. Histoire d'Alger sous la domination turque, 1515-1830, Leroux, 1887, pp 369-370.

السامين في الدولة نظرا لدورهم فيه وتأثيرهم على مختلف أجهزته ومصالحه والمكانة التي احتلوها في هرم السلطة، فبالإضافة إلى الداي كانت الحكومة تضم بعض الموظفين السامين الذين كانت لهم السلطة المطلقة في تسيير شؤون الإيالة وكانوا يكونون مجلس الحكومة (الديوان الصغير) وهم:[1]

1- الخزناجي :وهو مختص بالإشراف على الخزينة (المداخيل والمصاريف) والشؤون المالية، وكان الشخصية الثانية المرشحة لتولي منصب الداي في حال شغوره.

2- الأغا :(أو آغا العرب)(وهو القائد العام للجيش للقوات البرية) ، وله السلطة الكاملة على الأوجاق والفرق المساعدة لها، ويعتبر من أهم الموظفين السامين في الدولة.

3- خوجة الخيل :من صلاحياته إدارة أملاك الدولة في دار السلطان وبالبايليكات ومنها الخيل التي اشتق منها اسمه.

4- وكيل الحرج :يراقب النشاط البحري وأعمال الترسانة البحرية وتوزيع غنائم البحر وكل ما له علاقة بالبحر كالجمارك وصناعة السفن وتحصين الأبراج والأسرى ويشرف على الشؤون الخارجية والعلاقات الدولية (وزير البحرية.)

بالإضافة إلى الديوان الصغير وجد الديوان الكبير الذي كان يضم إضافة إلى الداي كبار الموظفين السامين ومسؤولي الانكشارية والمفتي والقاضي وجميع الكتاب، إلا أن هذا الديوان أصبح وجوده شكليا في عهد الدايات وكان لا يجتمع إلا في بعض المناسبات.[2]

[1] Gammont, H.D,de, « relations entre la France et la régence d'Alger aux 17 siècle »,R.A, T23, p 12

[2]

المبحث الثالث: انعكاساتها على الوضع الاجتماعي والاقتصادي

أولا: الأوضاع الاقتصادية

كان اقتصاد الجزائر في العهد العثماني يتراوح بين الانتعاش في بداية القرن السادس عشر حتى القرن السابع عشر، بسبب قدوم المهاجرين الأندلسيين الذين أدوا أدوارا مهمة في زيادة إنتاج الأراضي الزراعية والصناعة والتجارة، ومن ثم التقهقر الذي أصاب الاقتصاد الجزائري بعد النصف الثاني من القرن السابع عشر حتى الاحتلال الفرنسي 1830، حيث نرى أن هذه الفترة كانت لها تأثيرات واضحة وانعكاسات جمة وساهمت بشكل كبير في تغيير الخارطة السياسية للجزائر وبناء النظم الإدارية والاجتماعية، فهو الطابع الأبرز من كل الجوانب وقد كان نشاط القرصنة والإتاوات[1]دافعا اقتصاديا وخاصة في توحيد العلاقات الخارجية[2] كما يمكن القول أن الوضعية الاقتصادية التي تميزت بها الجزائر أثناء الحقبة العثمانية الاستفادة من مداخيل القرصنة بشكل كبير كما كان للأسطول البحري الجزائري دور هام في تنشيط الاقتصاد وذلك من خلال سيطرته على البحر المتوسط لفترة قاربت ثلاث قرون، وبذلك أصبحت الجزائر من أقوى دول المنطقة إلا أن ذلك لم يدم طويلا، مما دفع بالجزائر القيام بأنشطة أخرى منشأتها سّد الفراغ المادي الذي تركه هذا التدهور، فلجأت إلى الصناعة، والزراعة والتجارة كبدائل اقتصادية جديدة[3].

أ- الصناعة:

لقد كانت الجزائر تعيش حالة ضعف في المجال الصناعي خلال العهد العثماني فلم يكن هناك إلا بعض الحرف والصناعات اليدوية، والصناعات المعدنية التحويلية البسيطة، وأيضا بعض الصناعات الأخرى كالحدادة المتمثلة في صناعة السيوف والرماح، وتصنيع

---

[1] **الإتاوات:** هي مبلغ من المال تفرضه الدولة أو أي جهات أخرى على المنتفعين لقيام الدولة لبعض المشروعات أو غيرها بالنفع على مصالحهم سواء كانت عقارات أو غيرها، للمزيد ، معجم اللغة العربية، **المعجم الوسيط**، ط1 مكتبة الشروق الدولية، ص:04

[2] ناصر الدين سعيدوني، **ورقات جزائرية**،ط2،**دار البصائر، الجزائر** ص.357

[3] المرجع نفسه ، ص:360

الفحم من الأشجار والفلين[1]،إلا أن كل هذا لم يساهم في تطور الصناعة واستمرارها وذلك بسبب الاستيراد الخارجي والإكثار من الضرائب الملقاة على عاتق الممارسين للمهن الصناعية لهذا لم يكن هناك نهضة صناعية للجزائر أثناء هذا العهد[2].

ب – الزراعة:

كانت الزارعة هي المورد الأساسي الذي يؤّمن عيش أغلبية السكان، وتميز أسلوبا لإنتاج فيها بالنظام الإقطاعي[3]،لذلك يلاحظ على المجتمع الجزائري في تلك الفترة أنه كان مجتمعا فلاحيا رغم ذلك كثيرا ما تعرضت البلاد للمجاعات، نتيجة فترات الجفاف التي كانت مصحوبة بغزو الجراد وانتشار الأوبئة وإتلاف المزروعات ولم يشهد النشاط الفلاحي استقرار وتطور وذلك لتدهور الأمن بالجزائر العثمانية مما أدى إلى تدهور أحوال الفلاحين[4].

ج– التجارة:

عرفت التجارة أثناء العهد العثماني بالتدهور، ويمكن القول أن وضعيتها كانت غير جيدة فقد كانت التجارة الخارجية تعاني نتيجة انتشار عملية القرصنة في البحر الأبيض المتوسط من طرف المسلمين والمسيحيين، أما التجارة الخارجية فكانت عرضة لانعدام الأمن نتيجة انتشار قطاع الطرق.[5]

لذلك نرى أن الوضع الاقتصادي أثناء الفترة العثمانية كانت يعيش حالة تأزم بسبب الغارات الأسبانية المتكررة، و انعدام الأمن بالريف و تذبذب وركود التجارة[6]

---

[1]جون وولف باتيست، **الجزائر وأوروبا 1111م – 1381م**، تر وتع: أبو القاسم سعد الله، ط5 ،دار الغرب الإسلامي لبنان، 5002م، ص .11

[2]يحيى بوعزيز، **الموجز في تاريخ الجزائر**، ج 6،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1965،، ص. 165

[3]**النظام الإقطاعي** هو تفرد مجموعة من ملكية الأرض وعليها من عباد هذا بالمعنى العام ومعنى آخر هو نظام سياسيا جتماعي اقتصادي حربي قائم على حيازة الأرض وتنظيم العلاقات بين السيد الإقطاعي والتابع، للمزيد ،مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط ،1مكتبة الشروق الدولية، 2004، ص.50

[4]يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص. 156

[5]ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق،361.

[6]أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر بداية الاحتلال، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط1(د ت)، ص .60

ثانيا:الأوضاع الاجتماعية:

يعكس الوضع الاجتماعي للجزائر التنوع العرقي من حيث الأصول، للمجتمع الجزائري وذلك في ظل وجود العناصر العثمانية ازدادت المنظومة المجتمعية لحمة وذلك في ما تحقق من تمازج ثقافي كان موجودا فيها مما أدى إلى تكون عدة فئات اجتماعية[1].

أ –الفئة الحاكمة:

وتشمل العثمانيين من قوات الانكشارية[2]، وموظفين وقادة رياس البحر وعلى الرغم منقلة تلك الفئة التي لم يتجاوز عددها حتى سنة 1830م أكثر من 1000 نسمة، إلا أنها كانت تسيطر على سدة الحكم ولمها نفوذ واسع بحكم تسلمها المناصب الحكومية المهمة في الدولة، وإبعاد أهل البلاد عن تلك المناصب، وعملوا على إبقائهم بعيدين عن مناقشتهم، فضلا عن استقدام أبناء جلدتهم من منطقة الأناضول في حالة وجود نقائص في إدارة البلاد، وتسبب ذلك في عداء بين أهل البلاد والفئة الحاكمة بين العثمانين[3].

ب–الكراغلة:

وهي الفئة التي تكونت نتيجة زواج أفراد من الجيش الانكشاري من نساء جزائريات وظهرت تلك الطبقة للمرة الأولى في المدن التي تمركزت بها حاميات عثمانية، وقد تسببت هذه الفئة في ظهور عدة مشاكل بعد تزايد أعدادهم، مما دفع الحكام العثمانيين في الجزائر إلى إبعادهم عن المناصب الحكومية المهمة في الجيش والإدارة .[4]

---

[1]مغنية الأزرق، **نشوء الطبقات في الجزائر**، دراسة الاستعمار والتغيير الاجتماعي السياسي، تر: سمير كرم مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1980، ص .45

[2]**إنكشارية** :جنود محترفون تجمعهم الدولة من المسيحيين، بموجب نظام الدفشرمه، للمزيد ، محمود عامر، المرجع السابق ، ص .10

[3] مغنية الأزرق، نشوء الطبقات في الجزائر، المرجع السابق، ص. 45

[4] فارس كعوان، تقيدات ابن المفتي في تاريخ باشاوات الجزائر وعلمائها بيت الحكمة الجزائر، 5002م، ص .49

ج –مهاجر و الأندلس:

ويطلق عليهم اسم المورسكيون[1] ،وهم الذين وفدوا إلى الجزائر في عهد خير الدين وخلفائه وبعد استقرارهم، أسهموا في دور فعال في تطوير الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية، من خلال توسيع وبناء المدن في الجزائر، إذا لم يكن بإمكانهما الالتحاق بالجيش أو الوظائف العليا لذلك اتجهوا إلى ممارسة عدد من الصناعات المحلية منها صناعة البارود والخزف.

د– العبيد:

الفئة المسحوقة التي تشمل نسبة كبيرة من المجتمع الجزائري، ولا سيما منهم الذين تعود جذورهم وأصولهم إلى السودان، وتصل أعدادهم ما بين (200–620)عبدا سنويا وكانت الفئات الحاكمة تمتلك العبيد كنوع من التباهي.

هـ– اليهود:

عرفت الجزائر زيادة في عددهم بهجرات من مناطق مختلفة حيث ارتفع شأنهم الاقتصادي، من خلال بيع الغنائم البحرية وكذلك السمسرة والوساطة التجارية، التي كانوا يمارسونها، قد كانوا ذوي سمعة سيئة في المجتمع الجزائري لكسبهم الفاحش الغير مشروع[2].

كان من الأخطاء التي ارتكبها العثمانين عدم محاولتهم ربط المجتمع في الجزائر بحكمهم واستمرت علاقاتهم بالمجتمع الجزائري علاقة تتسم بالسوء وبطابع نفعي، دون أي محاولة للتوحيد السياسي وهذا ما يفسر العداء الكبير للكيانات المستقلة أو شبه المستقلة فضلا عن ارتباط المجموعات الجزائرية مع قادتها المحليين، في إطار الطرق الدينية أكثر مما كانت تتفاعل مع العثمانين وهذا ما يظهر بشكل واضح في تاريخ الثورات التي حازتفيها سد أي

[1] جمال يحياوي، سقوط غرناطة ومأساة الأندلس(1492–1610)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2004، ص:41

[2] كمال صحراوي، **الدور الدبلوماسي ليهود الجزائر في أواخر عهد الدايات**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجزائر معهد العلوم الاجتماعية والإسلامية، 2008، ص–ص26–29.

حكم أو حاكم[1]،وتسليط الضوء على الأوضاع الاجتماعية في الجزائر يمكن تقسيمها إلى

3- الاهتمام المتنامي لدينا بدراسة التاريخ الوطني خلال فترة الاحتلال.

كان النظام القضائي في الجزائر خلال الحكم العثماني متصلا بالحاكم وهو يعد مصدر السلطة السياسية والقضائية ويمكن تفويض السلطات إلى البايات والقضاة، لكن إذا كانت الأحكام التي يصدرها القضاة لا تحظى بالموافقة من قبل الحاكم في مكانها أن يسحب التفويض من القاضي أو الباي، وبها إّن الحكم العثماني كان متبعا للمذهب الحنفي وسكان الجزائر يتبعون المذهب المالكي[2].

وقد جرت العادة على تعيين المفتي المالكي، لذلك كانت هناك محكمة لكل مذهب ومن لا يقبل المفتي في مكانه مراجعة المجلس الكبير الذي يضم علماء المذهبين المنسوبين إليهما[3].

أما شأن الجرائم الجنائية لقد كانت من اختصاص الحاكم في دار السلطان أو عاصمة داي الجزائر، ويقوم رجال الأمن المتكونين من 66شاوشا بتنفيذ أحكام الإعدام[4]في المسلمين غير العثمانين وكذلك العبيد والنصارى الموقفين في السجن، وأما إعدام اليهود يتم حرقا وإذا ارتكب أحد العثمانين جرما فيعاقب سرا في دار الآغا حتى لا تهان كرامتهم.

●الأوقاف :

الأوقاف من المظاهر الحضارية والإسلامية فهي تعبر عن إرادة الخير في الإنسان المسلم،

---

[1] محمد عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، ط2، 1992، ص:29

[2] **انتشار المذهب المالكي لبلاد المغرب الأوسط (الجزائر) قراءة سوسيولوجية**، مجلة آفاق الثقافة والتراث، دبي العدد56، 14يناير 2007، ص-ص، .28 -29

[3] فارس كعوان، المصدر السابق، ص-ص:.81-82

[4] أحكام الإعدام، كانت تنفذ عن ثلاث طرق، أولها الارتماء القسوي بإجلاس المحكوم على حائط ارتفاعه 5أقدام وتحت الحائط قسوة حديدية يرمى عليها ، أما الثانية ، فهي عن طريق السفود وهي إدخال قطعة خشب دائرية 3 أذراع عرضها حجم ساق الرجل أحد طرفيها حاد جدا بين الكتفين وتخرج من الخلف ويبقى المحكوم هكذا حتى وفاته ، أما الطريقة الثالثة فهي ضرب حتى الموت بوضعه مضطجعا على ظهره إلى الأرض وهو عار ويضربه خادمان بجبلين مضاعفين على ظهره وأمعائه حتى الموت ، ومهما يكن إن تلك الأحكام قليلا ما كانت تستعمل لأنها مفزعة ، ، وليم سبنسر،المصدر ، وليم سبنسر،المصدر السابق ، ص .107

عن إحساسه العميق بالتضامن مع المجتمع، وقد تطورت إدارة الأوقاف في العهد العثماني كنتيجة سياسية واقتصادية وتقوم فكرة الأوقاف على مبدأ شرعي، على اسقضائية ملزمة ترتكز عليها إدارة الأوقاف.[1]

كانت الأوقاف الجزائرية تدار من قبل الموظفين يدعمون بالوكلاء، أو تعينهم السلطات العمومية ممثلة من الباشا أو السلطة القضائية ممثلة بالمفتي، والأوقاف نوعان منها الخاصة والعامة فالعامة هي أوقاف بيت المال والطرقات والعيون والأندلسيين والأشراف، أما الخاصة، كأوقاف الجامع الكبير والمساجد والزوايا والقباب، وكانت هذه المؤسسات الخيرية مسؤولة عن الفقراء والمساكين وتوزيع الصدقات بينهم إذ تقوم بتوزيع الإعانات أكثر من 550 فقير كل يوم خميس[2] .

رابعا: الأوضاع الثقافية

إن التمازج الذي حدث في الموروث الثقافي، كان ذلك نتيجة التجانس والاختلاط في العناصر الاجتماعية، للمجتمع الجزائري، فإن دخول بعض الثقافات كان بفعل الوافدين من خارج البلاد، مما أدى ذلك إلى التنوع الثقافي، وظهور عدد من المدارس منها الدينية والفقهية وغيرها، وقد انتشرت في كامل أقطار الجزائر، وكانت المساجد والزوايا[3]تحتل المراتب الأولى في تلقي العلم لدى الطلاب سواء كان من داخل أو خارج الجزائر فهذه المؤسسات العلمية كانت تحتوي على عدد من العلماء المسلمين، على اختلاف تخصصاتهم، فمنهم في مجال الفلسفة، والأدب إضافة إلى بعض العلوم الأخرى منها العقلية والنقلية وكان للزوايا والمساجد دور كبير في تعزيز النشاط العلمي والديني، فقد قامت هذه المؤسسات من تخريج العديد من طلبة العلم إضافة إلى أنها تجمع العديد من الوظائف وأهمها العبادة والتعليم

---

[1] – مبارك بن محمد الهلالي الميلي، تاريخ الجزائر القديم و الحديث، ج1، دارة النشر مكتبة النهضة الجزائرية ، ،ص.318

[2] هناك أوقاف أخرى هي، أوقاف الانكشارية والطرق العامة وعيون الماء وغيرها ، ، ناصر الدين سعيدوني النظام المالي، ص .335

[3] ، الحسن السائح، الثقافة المغربية في عصر السعديين، مجلة دعوة الحق الرباط، العدد13 ،1963م، ص .21

إضافة إلى إيواء الطلبة الوافدين من مناطق أخرى، من الداخل أو الخارج.[1]

كان أهم دور تقوم به تلك المؤسسات هو تحفيظ القرآن الكريم لطلابها، ويلاحظ قلة الإنتاج الثقافي في العهد العثماني في الجزائر ويعود ذلك إلى الولاة العثمانيين الذين كان لهم محدودية في تكوينهم الثقافي، فقد كان هذا الجانب يختصر على مدن قلة في الجزائر، التي حافظت على تراثها الفكري الذي ورثته ونبغ فيه بعض العلماء والشعراء، وكان التعليم متأثرا بعوامل خارجية ومنها، الهجرة الأندلسية حيث طّور ميدان التعليم من قواعد اللغة والأدب، والعلوم والموسيقى، وذلك يعود إلى احتكاكهم بالأوروبيين فيعصر النهضة، بعد فتح الجامعات في أوروبا، وأما اللغة العربية، فهي اللغة الغالبة لدى الجزائريين وكما وضع العثمانيين العثمانين اللغة العثمانية لغة أساسية ورسمية في البلاد، كما أن التبادل التجاري الذي حدث بين الدول الأوروبية في الجزائر طّور من الوضع الثقافي في البلاد[2]إلا أن السلطات العمومية كانت تهتم بالجوانب الأخرى أكثر من اهتماماتها بالجانب الثقافي وتطويره.[3]

وقد حرص العديد من التلاميذ الجزائريين على ملازمة شيوخهم لفترات طويلة منهم من يلازم شهورا ومنهم لسنوات لتلتقي علوم الدين والفقه، وغيرها من العلوم الأخرى وتمنح إجازة للطالب بعد إنهاء دراسته لمواصلة تعليمه وتطويره، فنجد منهم من هاجر إلى مراكش وتونس ومصر والحجاز، والتقوا بعلمائها واكتسبوا العلوم على أيديهم، ولقد اشتغل العديد منهم بعد عودتهم في التدريب والقضاء إضافة إلى بعض من الوظائف الأخرى ،أما بالنسبة للمكتبات فقد وجدت قبل مجيء العثمانيين للجزائر، وكانت الكتب فيها تكتب بطريقة محلية عن طريق التأليف أو النسخ وهناك ما تجلب من خارج الجزائر وأهمها من الأندلس ومصر واسطنبول والحجاز.[4] ويلاحظ على الحكام العثمانيين عدم اهتمامهم بالوضع الثقافي إلا أن

[1] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي (1830/1500)، ج1 ،ط 1،دار الغرب الإسلامي، بيروت1988م، ص165

[2] المرجع نفسه ،ص .166

[3] نفسه،ص: 166

[4] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، (1500 – 1830)، ج1 ،ص .166

هذا لم يمنع الجزائريين من استكمال ما بدؤوه في تعليمهم، إضافة إلى أنهم اهتموا بالمكتبات وحافظوا عليها وذلك لتزويد الزوايا والمدارس بتلك الكتب والمخطوطات المختلفة، وذلك لغرض تحسين الوضع الثقافي بها.

خلاصة الفصل

مر الحكم العثماني في الجزائر بأربعة مراحل أساسية لها دور على الحياة العامة في الجزائر ، على الجانب الإقتصادي إذا تأثر الواقع الجزائري زراعيا و صناعيا وتجاريا من خلال السياسة العثمانية المتدهوة نهاية حكمها . أما الجانب الإجتماعي فقد كان التنوع العرقي للمجتمع سببا في إبعاد السكان عن الأدارة والحكم والسياسة خلال الوجود العثماني أما ثقافيا فقد لعبت الزوايا دور هاما في إحتواء المجتمع تعليميا و تثقيفيا و تلقي الدروس في الفقه و الشريعة كما لها دور في حل النزاعات بين المتخاصمين وإيواء الفقير والأرامل وغيرها أما الناحية الإدارية فكانت الجزائر العثمانية تشهد هوة في العلاقة بين المجتمع الجزائري و الأدارة العثمانية مما خلق تمردا بين الجزائريين ورفض لهذه السلطة نهاية الحكم العثماني مما أوجد واقعا متدهورا على شتي الميادين إنعكس سلبا الأمر الذي هيأ إنتاج إدارة الاحتلال الفرنسي بنفس التنسيق متبعا سياسة إستعمارية إدارية تعسفية

الفصل الثاني

السياسة الإدارية الاستعمارية في الجزائر

الفصل الثاني: السياسة الإدارية الاستعمارية في الجزائر

المبحث الأول: التنظيم الإداري الاستعماري 31

1. مرحلة النظام العسكري والتي امتدت من 1830 إلى 1870

2. مرحلة النظام المدني 1870–1900

المبحث الثاني: التقسيم الإداري للمقاطعات الجزائرية

المبحث الثالث: التشريعات الإدارية الاستعمارية

مقدمة الفصل الثاني:

نتناول في هذا الفصل؛ السياسة الإدارية الاستعمارية في الجزائر في الفترة الممتدة من 1830 إلى سنة 1900، أي خلال الاستعمار الفرنسي، وهذه الفترة من أسوء المراحل التي مرت بالبلاد حيث؛ كان الاستعمار الفرنسي في مرحلة تثبيته في البلاد من خلال، قوانين، وتنظيمات إدارية جائرة محاولة بذلك، بسط نفوذه بالقوة ، فتخلل ذلك مرحلتين مرحلة التنظيم الإداري والتي امتدت من سنة 1830 إلى غاية سنة 1870، ثم مرحلة النظام العسكري، والتي امتدت من 1870 أومن نهايتها إلى غاية 1900.

أولا: التنظيم الإداري الاستعماري

يعد الاحتلال الفرنسي للجزائر من أكبر النماذج الاستعمارية الاستيطانية في تاريخ الاستعمار الأوربي الحديث[1] ، حيث كانت سياسة الاحتلال منذ البداية تهدف إلى بسط النفوذ الفرنسي في المنطقة، والاستيلاء على خيراتها وثرواتها، وبالتالي إيجاد منطقة نفوذ فرنسية وإخضاع السكان بالقوة لها، ولذلك عمد السياسيون الفرنسيون إلى انتهاج سياسة الإدماج في الجزائر، وإصدار قوانين تجعل من الجزائريين رعايا أوروبيين، ومثل ما قال **منيرفيل** أول رئيس المحكمة الجزائر أن السياسة الفرنسية في الجزائر قائمة على فكرة أساسية مفادها : "ينبغي أن يذوب السكان المسلمين في الحضارة الفرنسية، لأن الشعب القادم من الشمال جاء ليستقر في الجزائر"[2].

ومن أجل ذلك قامت السلطات الفرنسية بتشكيل نظام إداري تنفيذا لسياستها، وقد مر بمرحلتين:

1. مرحلة النظام العسكري والتي امتدت من 1830 إلى 1870

بعدما نجح الجيش الفرنسي من السيطرة الكاملة على الجزائر يوم 5 جويلية 1830، بادرت السلطات الفرنسية بقيادة **دي بورمون** إلى إنشاء نواة الإدارة الفرنسية في الجزائر، وإيجاد سلطة مدنية إلى جانب السلطة العسكرية ، حيث كانت هذه الإدارة تتشكل من ثلاث لجان هي:

-**اللجنة المالية الحكومية:** برئاسة المتصرف دينية أعضائها من الفرنسيين والعرب واليهود، مهمة هذه اللجنة تسيير شؤون المدنية ، وتوفير الحاجيات للجيش والسكان، والمحافظة على الأمن.

---

1 نصر الدين بن داود : أعمال الملتقى الوطني الأول حول: العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830 1962 ، طبعة خاصة من وزارة المجاهدين ، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص 51.

2 عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ،1997 ، ص ص 193-194.

-**اللجنة البلدية** : رئيسها فرنسي وأعضائها من كبار اليهود وأعيان حضر الجزائر منهم احمد بوضربة وأحمد خوجة وإبراهيم بن مصطفي باش.

-**اللجنة الدينية:** مؤلفة من تسعة أشخاص بعض أعضائها من اللجنة البلدية منهم أحمد بوضربة، مهمتها السهر على الأوقاف ومرادفاتها.[1]

وحسب هذا التنظيم الجديد، فإن إدارة الشؤون الجزائرية كانت على الشكل التالي:

- ✓ **المسؤول الإداري والمالي المدني:** وهو المسؤول الأول عن القضايا المدنية والموظفين والمسائل الخاصة بالجزائر، يتم تعينه من طرف رئيس مجلس الوزراء.
- ✓ **مسؤول وحدات الاحتلال في إفريقيا:** يشرف على كل ما يتعلق بالعمليات العسكرية وقضايا حفظ الأمن وحماية الممتلكات الفرنسية في إفريقيا.
- ✓ **مسؤول الإدارة:** يشرف على وحدات الاحتلال في إفريقيا[2] .

وبسبب طبيعة الحكم العسكري الفرنسي وما انجر عنه من كثرة الشكاوي والتهميش للمسؤولين المدنيين الفرنسيين، هذا ما دفع الحكومة الفرنسية إلى تشكيل لجنة إفريقية في 07 جويلية 1833من أجل التحقيق في الموضوع، وبعد التحقيق اقترحت اللجنة أن تحتفظ فرنسا بالجزائر، وأطلقت عليه اسم الممتلكات الفرنسية في إفريقيا . وفي 12 ديسمبر 1833 تشكلت لجنة ثانية برئاسة ديكاريس ، حيث أكدت أعضاء اللجنة على بسط السيادة الفرنسية على قطر الجزائري .

وباختصار التقرير الذي قدمته اللجنة الثانية في 10 مارس 834 يشمل على فإن النقاط التالية:

---

[1] ابو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية الجزائرية ، ج1 ، ط1 ، دار الرائد ، الجزائر ، 2009 ، ص ص 28- 29 .

[2] عبد الوهاب بن خليف : الوجيز في التاريخ الجزائر من بداية الاحتلال الفرنسي إلى مجازر 8 ماي 1945 ، تقديم : سليم قلالة، ط1، دار بني مزغنة ، الجزائر ،2005 ، ص 36.

• خلق منصب الحاكم العام بالجزائر واعتباره مسؤولا عن الشؤون المدنية والعسكرية.

• إعطاء صلاحيات للحكام العام بإدخال عناصر جزائرية إلى المجلس البلدي .

• إنشاء ميزانية خاصة بالجزائر .

• تخفيض عدد أفراد الجيش إلى 21000جنديا.[1]

وبداية من تاريخ صدور هذا التقرير أصبحت الجزائر تابعة إداريا إلى وزارة الحرب الفرنسية [2].

2. مرحلة النظام المدني 1870–1900:

بدأت هذه المرحلة مباشرة من بعد الإطاحة بحكومة لويس نابليون[3] بتاريخ 2 ديسمبر 1870، حيث عين الجنرال دوقيدون كأول حاكم عام مدني في الجزائر، وطالب بتشكيل حكومة محلية قوية لأن وجود حكومة من هذا النوع يمكن لها أن تقاوم حتى حكومة مركزية كسولة.

وظهرت خلال هذه الفترة العديد من القوانين التعسفية والتي أثقلت كاهل الجزائريين وزادت من معاناتهم اليومية وبسبب ذلك صرح كريميو[4] عن أسباب استبدال النظام العسكري بالنظام المدني في نداء له للجزائريين:

– **قانون كريميو:** الصادر في 24 أكتوبر 1870 والذي يرمي إلى :

• إقامة نظام مدني يهدف إلى إدماج كلي للجزائريين بفرنسا وجعل الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا.

---

[1] عمار بوحوش : المرجع السابق ، ص 122.

[2] نفسه، ص: 123

[3] المولود (1808–1877) شقيق نابليون الأول، أصبح رئيس جمهورية الفرنسية الثانية بعد الثوره 1848 لقب بنابليون الثالث ، خاض الحرب ضد روسيا 1870 وأسرا فيها ، أنظر: محمد عيساوي ونبيل شريخي: الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري 1830–1871 ، مؤسسة كنوز الحكمة ، الجزائر ، 2011 ، ص: 126

[4] محامي يهودي وسياسي فرنسي مواليد 1796–1880، أعلن عن قانونه المشهور في 24اكتوبر 1870 ، أصبح عضو في مجلس الشيوخ ، من أعماله سن قوانين تجريد الجزائريين من ممتلكاتهم ، بالإضافة إلى فرض غرامات باهظة على السكان، أنظر: ابو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية، ج2، ط1، منشورات دار الأدب، بيروت 1969، ص: 84

• تعيين حاكم عام مدني للجزائر يكون تابعة لوزارة الداخلية يعوض الحاكم العام العسكري الذي كانا تابعا لوزارة الحرب الفرنسية .

- **قانون 24 ديسمبر 1870:** ويرمي إلي :

• جعل المستوطنين يوسعون من نفوذهم وتقويته في المناطق التي يقطنها مسلمون جزائريون، هذه المناطق تديرها أسماء جزائرية معينة من قبل الإدارة الفرنسية .

• إلغاء العمل بالمكاتب العربية في المناطق الخاضعة للحكم المدني[1] وتطبيقا لهذا النظام صدر مرسوم في 29 مارس 1871 مما جاء فيه :

✓ تقسيم الجزائر إلى إقليم شمالي مدني وجنوبي عسكري يحكمها حاكم عام مدني.

✓ إنشاء مجالس بلدية وعمالية كما هوا الحال بفرنسا.[2]

لم تقتصر الإدارة الاستعمارية في الجزائر على المواجهة العسكرية في البلاد الرافضة لسلطتها الجديدة، بل وجهت نظرتها إلى مختلف الجوانب، منها الجانب السياسي والاقتصادي، ولتنفيذ سياستها تنوعت أساليبها، والتي جمعت بين التقرب من جهة وذلك من خلال محاولة إغراء بعض العناصر الجزائرية منها القادة والأعيان وبعض وشيوخ الطرق الصوفية، والقوة من جهة أخرى وذلك عن طريق إصدار القوانين والتشريعات من أجل ضمان خضوع المجتمع الجزائري لسياستها إجباريا.

[1] عبد الوهاب بن خليف: المرجع السابق ، ص 42.

2 يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954 ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2007 ، ص ص 27- 28 .

ثانيا: التقسيم الإداري للمقاطعات الجزائرية

كانت سنة 1900 بمثابة محطة مطلة على أهم مؤسسات الجزائر السياسية والإدارية المنجزة إلى ذلك التاريخ، لأن ما جاء بعد 1900 اتخذ طابع الاستقرار والإصلاح النسبيين. ولأن الاحتلال الفرنسي لم يشمل خلال السنوات الثلاث الأولى سوى بضع مدن وضواحيها، فإن اللجنة الحكومية La commission du gouvernement، التي أسسها دوبورمون[1] يوم 1830/7/6، وكذا مكتب الحكومة Comité de gouvernement، الذي أنشأه خلفه كلوزيل[2] في 1830/10/16، لم يكونا سوى هيئتين لتسيير أمور جيش الاحتلال أينما حل أفراده، أكثر من أي شيء آخر*، مما يعكس حالة التريث وانتظار مستجدات باريس، أي حالة الاستقلال في اتخاذ التدابير اللازمة لكل وضع جديد تفرضه ظروف اتصال الفرنسيين بالجزائريين؛ ويجب انتظار تاريخ 1834/7/22 لكي تؤخذ اقتراحات اللجنة الإفريقية[3]، التي زارت الجزائر عام 1833، بعين الاعتبار ويصدر الأمر، المعروف بميثاق الجزائر، الذي

---

[1] **لويس أوجست فيكتور دي شاز الملقب بالكونت دي بورمون** De-Bourmont)ولد في 2سبتمبر ،1773شارك في حرب إسبانيا ،1823اختاره الملك الاسباني في 11أفريل 1830لقيادة الأسطول البحري في الحملة على الجزائر ، وقد أصبح ماريشال في 14جويلية ،1830لم يتمتع بنتائج الحملة فبمجرد قيام ثورة 1830التي أطاحت بالملك شارل العاشر استدعته حكومة الملك لويس فيليب في 18أوت 1830وعينت مكانه كلوزيل ، توفي في 27أكتوبر 1846، **انظر** :الغالي غربي وآخرون ، **العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والإبعاد** ، دار هومة ، الجزائر ، ،2007، ص ص : 309-311

[2] **كلوزيل** clauzel :ولد في سنة 1772بمدينة أرياج الفرنسية ، تولى عدة مناصب في السفارات الفرنسية كملحق عسكري ، وفي 07 أوت 1830عين على رأس القوات الفرنسية في الجزائر سنة ، 1835-1837 ثم وفي 12جانفي1838، توفي في 21أفريل1842 **انظر** : عبد القادر سلاماني ، **الإستراتيجية الفرنسية لإجهاض الدولة الجزائرية الحديثة - 1830،1847**دار قرطبة للنشر والتوزيع ، باب الزوار ، الجزائر ، ،2012 ، ص 92

* - على عكس اللجنة الحكومية، فقد بدأ الفصل بين الإدارة المدنية ونظيرتها العسكرية في مكتب الحكومة، والذي قسم إلى 3 إدارات للشؤون الداخلية والمالية والقضائية، وبداية من نهاية 1831، أصبحت أمور الجزائر تُسيّر بواسطة الأمين المدني وقائد قوات الاحتلال ومجلس الإدارة.

[3] أبو القاسم سعد الله ، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، ط 3،ش.و.ن.ت، الجزائر، 1968م، ص 109.

يضع قيادة الجيش والإدارة العليا "للممتلكات الفرنسية في شمال إفريقيا" تحت إمرة حاكم عام، شبيه من حيث تمتعه بصلاحيات واسعة بنائب الملك، يستمد سلطاته من وزارة الحرب. وقد وضّح الأمر الملكي المذكور الوضع الخاص بالجزائر وجعل تطبيق القوانين الفرنسية فيها أمرا استثنائيا، مما استوجب تسييرها بواسطة الأوامر الملكية[1]، التي كانت تفد باستمرار إلى مقر الحاكم العام، وسوف يستمر الأمر كذلك إلى غاية 1845، تاريخ تقسيم الجزائر إلى منطقتين[2] : مدنية يسود فيها القانون الفرنسي، وعسكرية يحتفظ فيها الأهالي ببعض مؤسساتهم التقليدية. وللتمييز بين ماهو مدني وماهو عسكري، أنشئ مجلس استشاري ومنصب مدير للشؤون المدنية لمساعدة الحاكم العام.

وفي4 مارس 1848، أصدرت الحكومة المؤقتة في باريس مرسوما يجعل من الجزائر جزءً من الأراضي الفرنسية ويكشف عن نية السياسة الجديدة في تطبيق القوانين الفرنسية على الجزائر. وفعلا فقد صدرت بين 16 أوت و20 أكتوبر سلسلة قرارات، ألحقت بموجبها شؤون التعليم والدين والعدل والجمارك بالوزارات المعنية بها لمدة 10سنوات، كما أكدت تلك الرغبة بواسطة دستور4 نوفمبر 1848، الذي منح فرنسيو الجزائر حق التمثيل في المجلس الوطني وقسم الجزائر إلى ثلاث(3)[3] ولايات بها مجالس عامة. وفي 24 جوان 1858، أستبدل منصب الحاكم العام بوزارة الجزائر والمستعمرات، التي لم تعمر أكثر من سنتين ونصف (ألغيت في 1860/11/24)[4] ليعود النظام اللامركزي من جديد بحاكم عام واسع الصلاحيات، باستثناء شؤون التعليم والعدل، بداية من 1860/12/10.

يساعد الحاكم العام في هذه الأثناء مجلسين:

1. **المجلس الأعلى للحكومة:** لدراسة الميزانية

---

[1] عمورة عمار، موجزفي تاريخ الجزائر، دار ريحانة،الجزائر، ط2، 2002، ص: 128

[2] سلوان رشيد رمضان الجوعاني، مؤيد محمود حميد المشهداني، الاستيطان الأوروبي في الجزائر (1830-1871 م)، مجلة جامعة تكريت للعلوم، كلية التربية، قسم التاريخ، مجلة 20 ،عدد4 ،2013م، ص310

[3] عمورة عمار، المرجع السابق، ص:128

[4] Robert Montagne, « Comment organiser politiquement l'Empire français », in, **Politique étrangère,** n°2, 3ème année, 1938

2. **المجلس الاستشاري:** الذي كان بمثابة مجلس إدارة.

وعقب زيارته إلى الجزائر عام 1865، طرح نابليون الثالثNapoléon III فكرة المملكة العربية Le Royaume arabe*، الفكرة التي ظلت تراوده منذ 1852، حيث صرح في خطاب ألقاه في بوردو قائلا: "لدينا قبالة مرسيليا مملكة واسعة تنتظر منا دمجها بفرنسا"؛ وفي رسالة إلى الحاكم العام بيليسيPélissier (الذي حكم من 1860إلى 1864)، نشرت عام 1863، كتب يقول: "ليست الجزائر بمستعمرة في حد ذاتها، بل مملكة عربية، وكالمعمرين، للأهالي أيضا حق في حمايتي، أنا إمبراطور العرب والفرنسيين على حد سواء".[1] لقد كان نابليون الثالث يعي جيدا حقيقة المشروع الفرنسي في الجزائر وكأنه أخذ بمقولة المؤرخ الفرنسي المشهور أليكسي دوطوكفيلAlexis de Tocqueville، التي كتبها عام 1847، ليقول لأصحاب القرار: "بالتأكيد فمستقبل سيطرتنا في الجزائر مرهون بطريقة تعاملنا مع الأهالي"، ومن ثمة فقد سعى إلى دمج المجتمعين، الأوروبي والأهلي، في مجتمع واحد وتحضيره تدريجيا، "تمشيا مع المستوى الحضاري للمسلمين"، لخلق مملكة، ربما ستتمتع في يوم ما باستقلالها، "ومن يدر مثلما نشرت له جريدة لومونيتور دولالجيري Le Moniteur de l'Algérie عام 1865.

فقد يأتي اليوم الذي ينتج فيه انصهار العرقين، العربي والفرنسي، فردية عظيمة كتلك التي جعلت منه [العربي] لقرون من الزمن، سيدا لشواطئ المتوسط الوسطى".

لم يكتب النجاح لمملكة نابليون العربية، نتيجة سعي المعمرين لتسريع الدمج دون مراعاة ظروف المسلمين، وإحلال النظام المدني[2] محل النظام العسكري لكي تتحرر أيديهم فيتحصلون على المزيد من مواقع الاستيطان والاستثمار. وقد ازدادت حدّة معارضة

---

* – تجسدت هذه الفكرة عمليا في سيناتوس-كونسيلت1863/4/22 Sénatus-consulteحول الملكية العقارية،وسيناتوس1865/7/14 Sénatus-consulteحول قانون الجزائريين غير الأوروبيين اللذين سنتحدث عنهما لاحقا.

[1] وليد بوشو، مقال ، المجلة التاريخية الجزائرية، المجلد 05، العدد02، 2021، ص: 642

[2] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، ط ،1دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997م، ص: 169

المستوطنين وبلغت حد رفض النظام الإمبراطوري برمته ومحاولة الانفصال عن فرنسا، عن طريق رفض الجنرال استرهازيEsterhazy ، الذي عينته باريس عام 1870 لحكم الجزائر، ولما أحست باريس بالخطر، فإنها أعلنت عزمها على القضاء على محاولة المتطرفين هؤلاء وعيّنت رغما عنهم الجنرال لالمون Lallemand كقائد للجيش ودو بوزوي De Bouzouet كمفوض للجمهورية الجديدة، غير أن رسالة المستوطنين بدأت تأتي بثمارها مع نهاية أكتوبر 1870، حين أستبدل النظام العسكري بنظام مدني وتم تعيين "حاكم عام لولايات الجزائر الثلاث"، يستمد صلاحياته من وزير الداخلية، كما وُسِّعت رقعة المناطق المدنية بقرار صدر في 24 ديسمبر 1870[1]، بيد أن نواة الإدارة المدنية هذه سرعان ما حُكمت برجل عسكري، عين في 29 مارس 1871[2]، يجمع بين يديه كافة الصلاحيات المتعلقة بتسيير أمور البلاد، بما في ذلك صلاحية إعلان حالة الطوارئ بداية عام 1878.

وفي 26 أوت 1881[3]، صدر وللمرة الثانية في تاريخ الجزائر المستعمرة، قرار يُلحق شؤون الدين والتعليم العام والقضاء والزراعة والأشغال العمومية والبريد والجمارك وأملاك الدولة والبحرية بالوزارات المعنية بها في باريس، ولم تبق للحاكم العام، الذي صار تابعا لوزارتي الداخلية والشؤون الدينية، سوى بعض الصلاحيات المفوضة له من حين لآخر والمتعلقة بالإدارة العامة والصحة العمومية وشؤون الشرطة وعمليات الاستيطان والدين الإسلامي؛ وباختصار، فقد كان مكلفا بتنفيذ ما تقرره شتى الوزارات بشأن الجزائر دون أن يكون له الحق في إيجاد الحلول، مباشرة ودون الرجوع إلى باريس، لبعض المشكلات التي يفرزها مثلا تنفيذ القرارات الباريسية.وقد فشل نظام الإلحاق هذا بسبب جهل الوزراء بحقيقة الأوضاع في الجزائر وبطء التسيير مما دفع بالحكومة إلى إلغائه في 31 ديسمبر 1898 وإعادة الحاكم العام صلاحياته السابقة، باستثناء شؤون القضاء الفرنسي والتعليم والمالية

[1] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص : 157

[2] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية1830-1954(م(، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر)، 2007م ، ص : 27

[3] أكرم بوجمعة، أوضاع الجزائر مطلع القرن ،20ع ،28مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016م، ص165.

والجمارك. وفي 23 أوت من السنة نفسها، أعيد تنظيم المجلس الأعلى المتكون من 60 عضوا، منهم 3 مسلمين وأنشئت اللجان المالية كهيئة استشارية تساعد الحاكم العام بآرائها حول كل مايتعلق بالضرائب والرسوم، وقد ضمَّت 69عضوا مقسمين على النحو الآتي[1]:

1–اللجنة الفرنسية (1): 24 عضوا؛

2–اللجنة الفرنسية (2): 24 عضوا؛

3–اللجنة الأهلية: 21 عضوا مقسمين على فرقتين: أ. الفرقة العربية: 15عضوا، منهم 9 في المنطقة المدنية، بـ الفرقة القبائلية: 6 أعضاء.

وباستثناء أعضاء المناطق العسكرية الستة (06)، الذين يعينهم الحاكم العام، فإن باقي الأعضاء منتخبون من قبل نوعية السكان التي يمثلونها.

ومنذ الإلغاء الجزئي لنظام الإلحاق، أخذت سلطات الحاكم العام تتدعم السنة تلو الأخرى إلى أن أصبح صاحب القرار (القرارات المدنية والعسكرية) في مناطق الجنوب عام 1905، ورغم حصول الجزائر على شخصيتها المدنية واستقلالها المالي عام 1900، إلا أن نفقات الحرب والبحرية والمعاشات وضمانات السكك الحديدية، أي نفقات الولاء أو السيادة كما كانت تسمى آنذاك، ظلت تشكل جزءً من ميزانية الوطن الأم.

وبالنسبة لتمثيل "الجزائريين" في البرلمان ومجلس الشيوخ، فقد ارتفع عدد نواب الجزائر من نائبين عام 1871، وإلى 3 عام 1875، أي نائب واحد لكل ولاية[2]، ثم تضاعف العدد عام 1881 ووصل بموجب قانون 5أكتوبر 1946 ثلاثون شخصا، وبموجب قانوني 1875/2/24 و1884/12/9 مثّل ولايات الجزائر الثلاث، ثلاثة (3)أعضاء في مجلس الشيوخ [3]

[1] عمار بوحوش، المرجع سابق، ص : 182

[2] نفسه، ص :170

[3] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج 2، ص: 161

ثالثا : التشريعات الإدارية الاستعمارية

لقد كان الاستعمار الفرنسي في الجزائر استعمارا استيطانيا الهدف منه الاستحواذ على هذه البلاد وإلحاقها بفرنسا و اعتبارها ولاية فرنسية إلى الأبد، وإذا كان الاستعمار الفرنسي قد احتل الجزائر واستولى على أراضيها بقوة الحديد و النار، فلقد كان منظروه يدركون أن البقاء فيها و دوام السيطرة عليها لا ينفع في تحقيقه الحديد والنار وحدهما، فهما وسيلتان غير مجديتين على الأمد البعيد، لأن روح المقاومة لدى الشعب الجزائري ستتأجج مع الأيام، و لن يعدم أن يجد الوسائل المادية التي يستطيع بها أن يكسر شوكة السلاح الاستعماري ومعداته.

وتجسيدا لمبدأ الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا، بحيث شهدت الجزائر استعمارا استيطانيا بدأ منذ الأيام الأولى من الاحتلال الفرنسي حيث أصبحت بموجبه امتدادا لفرنسا.

هذه الفكرة التي نظر لها القادة الفرنسيون وكرست لها الحكومة الفرنسية كل ما يمكن لكي تجعله مشروعا حقيقيا، وما ميز هذه المرحلة هو تصادم المصالح وتعارض الأفكار. فبعد أن كان الجزائريون يجدون متسعا في أراضيهم أصبحوا بلا حقوق وهذا في ظل وجود عناصر دخيلة وهم المعمرون الذين اتخذوا الجزائر مستقرا لهم، حيث عملوا على استنزاف ثروات البلاد ومواردها واستغلال الطاقات البشرية المتوفرة بها بأبخس الأثمان.[1]

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد لتبدأ مرحلة الصراع بين مختلف العناصر (الأوروبيين والأهالي) المتواجدة في الجزائر، حيث أخذ هذا الصراع أشكالا عديدة لعل أبرزها مصادرة الأراضي وتشغيل الأيدي العاملة المنتجة في الأعمال الشاقة مقابل أجور أقل ما يقال عنها لا أنها تلبي احتياجات الإنسان، وفي هذا الجو ضاعت الحرية السياسية وتضاءلت معها حرية الفرد في التنقل والتمدرس والكسب والتصرف. وهي الوضعية التي آلت إليها الجزائر بعد ما أصبحت مستعمرة فرنسية".

[11] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج 2، ص: 162

أصدر نابليون الثالث في 24 جوان 1858 قرار تكوين وزارة الجزائر و المستعمرات[1] ، فلقد ساهمت هذه السياسة في مضاعفة المستوطنين لنشاطهم الاستيطاني على حساب ممتلكات الجزائريين، كذلك شهدت هذه المرحلة بداية مرحلة جديدة من موجات الهجرة الأوروبية نحو الجزائر والتي شهدت توافدا كبيرا للمستوطنين نحو الجزائر.

ثم قام نابليون الثالث بإلغاء وزارة الجزائر و المستعمرات في شهر نوفمبر 1860 وقرر في الشهر الموالي إعادة نظام الحكم العسكري السابق و تدعيمه و تقوية الحاكم الجديد بيليسي (1860- 1864) الذي جمعت في يده كل السلطات تقريبا، و عين إلى جانبه نائب له و مجلس حكومة، ومجلس أعلى و مع أنه كان عازما على إتباع سياسة راندون فيما يخص مصادرة الأراضي و مدارات تاريخية – دورية دولية محكمة ربع سنوية

تهجير العناصر الأوربية و توطينهم، و مد الطرق البرية والسكك الحديدية لخدمة مشاريع الأوربيين الاقتصادية و مستقبلهم السياسي، و لكن نابليون الثالث الذي تأثر بأراء مستشاريه أخذ يفكر في تطبيق سياسة جديدة اتجاه الأهالي الجزائريين. و زار الجزائر أوائل عام 1863 وشغلته الملكية الشخصية للأراضي بالنسبة للأهالي و اشتدت عمليات انتزاعها و مصادرتها منهم[2].

ففي رسالة برنامج بعث بها إلى بيليسي (Pellisier) في 6 فيفري 1863 أمره فيها ب: "وقف مصادرة الأراضي و إعلان المساواة الكاملة بين الجزائريين و الفرنسيين". والتصريح بأن فرنسا لم تكن في الجزائر لاضطهاد أهلها و لكن لتجلب إليهم الحضارة، والإخبار بأن الجزائر لم تكن مستعمرة و لكن مملكة عربية[3]، و إعلامهم بأن نابليون الثالث كان إمبراطور العرب كما هو إمبراطور الفرنسيين، و بعد أن توفي بيليسي عام 1864 خلفه

---

[1] _Deschamps Paul et autres : les colonies et la vie français pendant huit siècle,, ED ,Firmin-1,P:179. ridot , paris ,1933

[2] . يحي بوعزيز : سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص ص 19، 20.

[3] عبد الحميد زوزو :نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2007، ص:161

الحاكم العام الجديد الماريشال "ماكماهون" في سبتمبر 1870-1864 و بسبب عدم ارتياح الجميع عزم الإمبراطور على زيارة الجزائر مرة أخرى ليطلع بنفسه على الأوضاع، و المشاكل في عين المكان، و دامت زيارته لها من ماي إلى 7جوان 1865 وتنقل في عدة جهات، وزار عدة مدن في الوسط و الغرب و الشرق، و نوع اتصالاته بالشخصيات الأوربية و الجزائرية حتى يكون لنفسه صورة واضحة وصادقة، و بعد عودته إلى باريس حرر رسالة طويلة لخص فيها أفكاره و سياسته الجديدة التي عزم على تطبيقها، و بعثها إلى ماكماهون يوم 20 جوان 1865 و مما ذكره فيها: " أنه طبق في الجزائر أكثر من خمسة عشر نظاما لم ينتج منها سوى الغموض، و ينبغي الاعتماد على أريحية الجزائريين في التطوير، وأن الجزائر عبارة عن مملكة عربية، و مستعمرة فرنسية، ومعسكر أوروبي"[1].

لقد عرفت الجزائر في سنوات 1866، 1867، 1868 مجاعات[2] هي الأسوأ في القرن التاسع عشر نتيجة تدهور الوضع الاقتصادي و القحط الزراعي الذي من الأراضي الجزائرية في تلك الفترة ما أدى بنابليون الثالث إلى تأسيس لجنتي تحقيق الزراعية لوهون 1868 و راندون 1869 [3]اللتين تكونتا عقب المجاعة من أجل دراسة مشاكل الأزمة، فالأولى ترأسها الكونت لوهون(le Conte le Hone تجولت هذه اللجنة في الولايات الثلاث (الجزائر، وهران، قسنطينة) و قد ركزت في استجواباتها على الجانب الزراعي واستهدفت المناطق المدنية، حيث عدد الأهالي قليل، عكس المناطق العسكرية حيث المجاعة و الفقر وعدد الأهالي كبير[4]، أراد نابليون من خلال هذه اللجنة تهدئة الأوضاع و إزالة المخاوف.

أما لجنة راندون (Randon) التي تأسست في 5 ماي 1869م[5]، التي وجهت أسئلة

---

[1] . يحي بوعزيز : المرجع السابق، ص ص 20، 21.

[2] صالح العنتري :مجاعات قسنطينة :تحقيق وتقديم رابح بونار، ش.و.ن.ت الجزائر ،1973ص 55

[3] حيى بوعزيز، ثورة 1871، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر،1978 ، ص: 40

[4] Robert Ageron :politique coloniales au Maghreb, collection hier, paris ,1972, p77.4_ Charles

[5] . يحي بوعزيز:" مجاعة الجزائر أواخر الستينات من القرن 19"، مجلة الأصالة، عدد33، الجزائر، 5 ماي 1976، ص 15.

مكتوبة إلى النواب الجزائريين (حسين بن بريهمات عن العاصمة و المكي بن باديس عن قسنطينة و أحمد ولد القاضي عن وهران) الذين رفضوا أن يكون سبب المجاعة ما يدعيه المستوطنون، من جهل الجزائريين بأمور الفلاحة واستنكروا تقسيم أراضي العرش.

لقد طبقت السلطات الاستعمارية الفرنسية، بأرض الجزائر قانون المسؤولية الجماعية في إطار قانون الأهالي الإجرامي، فطبق ما سعى له الاستعمار وهو الحجز الجماعي لممتلكات الجزائريين، فتم حجز أراضي العرش بقوة بعد ثورة 1871، على 315 قبيلة لذلك اغتنمت الإدارة الاستعمارية هذه الثورة للحصول على 500 ألف هكتار من الأراضي لتأسيس الملكية الفردية[1].

ففي 25 مارس 1871 جاء قرار السيد ليكسي لامبيرت[2] " lexis Lambertالحجز ممتلكات المقراني والقبائل المساندة له، ضمن نتائج هذه الثورة حجز 313 ملكية جماعية 146 منها أعيد شراؤها بمتوسط 50 فرنك فرنسي للهكتار الواحد بالنسبة للأراضي الزراعية، و 10 فرنكات بالنسبة للأراضي الرعوية، و تعويض خسائر فرنسا في حربها مع بروسيا و أراضي الألزاس واللورين.

بدأ النظام المدني في الجزائر منذ 1870م، حيث أصبحت السلطة التشريعية في الجزائر بمقتضى دستور الجمهورية الثالثة تستند إلى قرارات برلمانية لكنها تحكم بواسطة قرارات وزارية، وتم إدماج شؤون الجزائر في الوزارات الفرنسية، وكان الحاكم العام ينفذ قرارات وزير الداخلية.

أولا: قانون فارني26 جويلية *La loi Warnier* 1873[3]

تعود أولى الدراسات التي قامت بها الإدارة الاستعمارية بخصوص هذا القانون في

---

[1] .. الصادق دهاش : " عوامل الاستيطان في الجزائر"، مجلة المصادر، مجلة سداسية يصدر المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر، العدد17، السداسي الأول، 2008، ص 27.

[2] ليكسي لامبيرت : هو عامل عمالة قسنطينة.

[3]. **فاريني أوغست ايبرت**1810– 1875 :طبيب وسياسي : عدة بن داهة: الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي،1830–1962، ج 1، ط 1، المؤلفات للنشر و التوزيع، الجزائر، ص ص .506 –507

بداية سنة 1871، في اجتماع حضره كل من اليكسي لامبيرت و الأميرال دوقيدون حافظ الأختام، ولوفرانك دوفور وزير الداخلية[1]، حيث تم الاتفاق على وضع اللبنات الأولى لهذا القانون، بعد عدة تعديلات مر بها هذا القانون وتمت الموافقة عليه أخيرا في 26 جويلية 1873، بعد طرح اللجنة فارني المسماة لجنة المجلس الوطني بفرنسا الذي يترأسها هو شخصيا، طرحت هذا القانون على الحكومة بتاريخ 04 أفريل 1873، وتم التصويت عليه دون تعديلات بتاريخ 26 جويلية 1873، فأصبح هذا القانون معروف تاريخيا باسم: قانون فارني 26 جويلية 1873. و يسمى أيضا بقانون المعمرين لأنه جاء أيضا خدمة لمصالحهم، فد أخضع جميع أراضي الإمبراطورية للتشريع الفرنسي[2] ، و إلغاء جميع القوانين العقارية القائمة على الشريعة الإسلامية أو العرف المحلي نهائيا[3] ، وتقسيم الأراضي الجماعية المملوكة للقبائل والعائلات على الأفراد.

ويعتبر أخطر إجراء تشريعي اتخذته الجمهورية الفرنسية الثالثة في حق الجزائريين إذ سيغير وجه الريف الجزائري تغييرا جذريا، و نتج عنه إرغام الجزائريين على بيع للمستوطنين حوالي 432 ألف هكتار من الأراضي ما بين عامي 1877 إلى سنة 1898 وبذلك ارتفعت المساحة المستغلة من طرف المعمرين[4]

وبحسب الإدارة الفرنسية فإن هذا القانون كان يهدف في الأساس إلى تنظيم المعاملات العقارية بين الأوروبيين والأهالي و تكون بذلك أكثر سرعة و أكثر أمانا[5].

لقد حقق المعمرين بفضل هذا القانون عدة مأرب وزادت من سهولتهم في الحصول على المزيد من أراضي العرش، هذا القانون فتح المجال لهم للدخول إلى أراضي العرش،

---

[1] شارل روبير أجيرون: الجزائريون المسلمون و فرنسا 1871- 1919، ج1 ، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص150

[2] عدي الهواري : الاستعمار الفرنسي في الجزائر – سياسة التفكيك الاقتصادي و الاجتماعي 1830-1960، تر: جوزيف عبد الله ، ط1 ، دار الحداثة للطباعة والنشر، بيروت ، 1983 ، ص 66.

[3] بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر، ج 1، دار المعرفة ، الجزائر ، 2007، ص 248.

[4] بطاش على : الإستدمار الفرنسي في الجزائر 1830-1900، ط1، دار المعرفة، الجزائر : 2008، ص 198.

[5] . Alain Sainte-Marie : Législation foncière et société rurale (L'application de la loi du 26 juillet *1873* dans les douars de l'Algérois), Études rurales, 57,paris , 1975, p62.

فأقام الملكية الفردية داخل الأراضي الجماعية التي بحوزة القبائل[1] ، لقد عبر كارل ماركس عن هذا القانون الذي سماه " قانون الريف " الذي نتج عنه كما قال: " حجز الأراضي بواسطة المستوطنين و المرابين"[2].

ينص هذا القانون على: " تأسيس الملكية العقارية بالجزائر، الحفاظ عليها ونقل الممتلكات التعاقدية للعمارات والحقوق العقارية مهما كان أصحابها كما ينص عليه القانون الفرنسي "[3]. ويقصد هنا مهما كان أصحابها الجزائريين أو الأوربيين. فموجب هذا القانون سوف تخضع جميع أراضي الجزائريين و أراضي العرش إلى القانون الفرنسي، وصار بإمكان أي فرد من العائلة أو القبيل أن يتصرف في حصته كما يشاء وهو ما يسهل على المعمرين التغلغل وسط الملكيات العرشية، وقد تم إلحاق مساحات شاسعة بأملاك الدولة، تخص سبع مجموعات قبلية التي شاركت في ثورة المقراني أي حوالي306.614 هكتار من أراضي المرور، وتعرضت 78 ملكية خاصة للمصادرة وألحقت بأملاك الدولة، و بلغت عمليات القطاع 446.406 هكتار من بينها301.516 هكتار من الأراضي الزراعية و 54.416 كم أراضي الرعي و90.429 هكتار من أراضي المرور[4]، فقد مس هذا القانون:

أولا: الأملاك العقارية المتواجدة داخل المناطق التي خضعت فيها الملكيات لعمليات التجميع.

ثانيا : الأملاك المسجلة لدى الموثقين، و كتاب الضبط أو الإداريين، و التي لا تستدعي الضرورة تحديد سنداتها، كما تنص على ذلك الإجراءات العامة الواردة في الفصل الثاني من هذا القانون.

---

[1] صالح عباد: الجزائر بين فرنسا و المستوطنين 1830-1930، ديوان المطبوعات الجامعية، المطبعة الجهوية بقسنطينة، الجزائر،، ص113.

[2] كارل ماركس : حول الجزائر و الهند، تر : شريف الدسوقي، ط1 ، دار ابن خلدون، بيروت، 1980، ص 126

[3] . جيلالي صاري: تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830-1962 ، تر: عياد فوزية، المؤسسة الوطنية للنشر ، الجزائر، 2010، ص 67.

[4] نادية طرشون : الهجرة الجزائري نحو المشرق العربي أثناء الاحتلال، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر، الجزائر ، 2007، ص 163.

ثالثا : الأملاك العقارية الواقعة داخل المناطق التي تجري عليها تطبيق مرسوم 21 جويلية 1846 أو هي معفاة منه[1]

في رأي فارني تكمن مصلحة فرنسا السياسية و الإدارية في عدم نسيان أن الاستيطان "في حاجة كذلك إلى الأرض"، و يؤكد أن الجزائريين لا يزرعون أكثر من مليون و نصف مليون هكتار، لكن فارني لا يهتم بنظام الدورة الفلاحية المعمول به محليا، و من هنا أكد على وجود ما لا يقل عن 3 أو 4 ملايين هكتار أراض شاغرة لا يملكها أحد، وهذا القانون هو الذي سوف يقضي على هذه الظاهرة، و يفتح الباب أمام المستوطنين للولوج إلى هذه "الأراضي الشاغرة"[2]

ويزعم فارني أن القانون يخدم مصالح الجزائريين أيضا لأنه يمنحهم حق ملكية الأرض ودعما قانونيا لملكيتهم، لهذا سوف يكون الفلاحون الجزائريون مسرورون جدا، لأن الملكية الفردية هي وحدها التي تسمح للفرد أن ينفصل عن قبيلته ليؤمن استقلاله الأكبر، فهو يهدف إلى غايتين :

الغاية الأولى : هي تمكين الجزائر من استعادة قوتها الإنتاجية القديمة بفضل قاعدة أفضل للملكية.

الغاية الثانية : هي وضع حد لحالة اللاعدالة التي يوجد عليها توزيع الأرض بين سكانها الحاليين والسكان الذين تأتي بهم الهجرة الفرنسية أو الأوروبية.[3]

الجدول: يوضح المساحة الإجمالية للأراضي المعنية بتطبيق قانون 1873[4].

[1] عدة بن داهة : المرجع السابق ، ج 1 ، ص 394

[2] صالح عباد : المرجع السابق، ص ص 113-114

[3]. شارل روبير أجيرون : المرجع السابق، ص 149.

[4] . صالح حيمر : السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830 – 1930)، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث و المعاصر ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، السنة الجامعية 2014/2013.، ص 169.

الجدول رقم 01: يوضح المساحة الإجمالية للأراضي المعنية بتطبيق قانون 1873[1]

المقاطعات	عدد القبائل	عدد الدواوير	المساحة الاجمالية للدواوير	عدد سكان الدواوير
الجزائر	51	100	668,277	223822
قسنطينة	61	110	662,989	208740
وهران	55	108	907,829	227.027
المجموع	167	318	2239,095	669,589

المصدر: صالح حمير : السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر 1830-1930 رسالة مقدمة لنيل دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث و المعاصر جامعة الحاج لخضر باتنة السنة الجامعية2014/2013 ص1

فبمقتضى قانون وارني الذي يبيح ما لا يباح، استولى المستوطنين على مساحات شاسعة بأبخس الأثمان، حيث يذكر ما بين 1881 و1891م استحوذ المعمرين على14.000 هكتار من يد12.000 أهلي، ولم يتعدى سعر الهكتار فرنكين أو فرنك ونصف الفرنك في بعض الحالات.[2]

لم يتم تطبيق القانون كما كان يطمح له القادة الفرنسيين، و ذلك راجع لعدة أسباب :

. نقص الخبرة لدى الموظفين.

. الإهمال و التهاون من قبل الموظفين الفرنسيين.

. تواطؤ أعوان الإدارة الفرنسية، وهذا ما أدى إلى حدوث الكثير من التجاوزات التي كانت لها انعكاسات وخيمة على المجتمع الجزائري، فقد وجد الفلاحون الجزائريون أنهم فقدوا

[1] . صالح حيمر : السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830 – 1930)، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث و المعاصر ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، السنة الجامعية 2014/2013.، ص 169.

[2] محفوظ سماتي: الأمة الجزائرية نشأتها وتطورها، تر. محمد الصغير بنانى، منشورات دحلب، الجزائر، 2007، ص. 169.

الكثير من أراضيهم لصالح المستوطنين الأوربيين و حتى أعوان الإدارة الفرنسية[1]

قال ماركس في إحدى المناسبات مقارنا الجزائر بالهند : "بعد الهند فالجزائر هي التي تحتفظ بأهم الآثار للشكل العتيق للملكية العقارية حيث كانت فيها الملكية القبلية والعائلية أوسع الأشكال ملكية انتشارا، وقد عجزت قرون من السيطرة العربية والتركية وبعد ذلك الفرنسية على تحطيم التنظيم المبني على الدم ما عدا الفترة الأخيرة أي منذ صدور القانون العام 1873". ويحدد هذا النص خصوصية التكوين الاجتماعي الجزائري بالنسبة للمجتمعات الأوربية، وتكمن هذه الخصوصية في استمرارية علاقات سلالية للإنتاج تلك العلاقات تعبر عن نفسها في الشكل القبلي والعائلي للملكية[2].

ثانيا : قانون 22 أفريل 1887 :

لقد كان هدف الإدارة الاستعمارية هو مصادرة الأراضي في الجزائر مهما كانت الوسيلة فهم يطبقون مبدأ الغاية تبرر الوسيلة ، فلقد تحصلت الإدارة الفرنسية على386.886 هكتار خلال خمس سنوات فقط (1880-1885) [3]

فحسب أجيرون : قامت السلطات الفرنسية بعمليات جرد للأراضي، فاستولت على 90% من الأراضي التي أحصتها مقابل 10% فقط للدواوير.

و في 23 مارس 1882 صوت البرلمان الفرنسي على قانون بتأسيس الحالة المدنية بالجزائر و هو ما عرف بنظام الألقاب، و تحويلها من ثلاثية إلى ثنائية، فالغاية الرئيسية كانت تسهيل عملية تجريد الجزائريين من أراضيهم.

لقد استجاب الحاكم قرافيA.Grevy لطلب المجلس الأعلى بتعليق قانون 1873، فكون لجنة كلفها بصياغة مشروع مراجعة القانون يوم 06 جويلية 1881 و كان على

---

[1]. Djilali sari: la dépossession des fellahs(1830-1962), S.N.E.D, Alger: 1975,p45

[2] Ageron (Ch.R) : les algériensmusulmans et la France, Op.cit, p 203

[3] شارل روبير أجيرون : المرجع السابق، ص 168.

أشغالها أن تفضي إلى ميلاد قانون 22 أفريل 1887[1]

فهو قانون مكمل لقانون فارني، فهو يعتبر بمثابة تكملة قانونية و توطئة استدراكية لفهم قانون 1873 [2]، فقد اشتمل خاصة على بيع الأراضي الجزائرية المشاعة (الجماعية في المزاد العلني دون اشتراط الإقامة فيها[3] ، وفي حالة وجود أراضي مشاعة بين عدة عائلات فقد أقر قانون 1887(المادة الثالثة منه) تقسيم الملكيات المشاعة بين العائلات المشتركة في الملكية، فانه يمكن للمعنيين التقدم بطلبات بيع العقارات المشاعة لتعذر قسمتها، وذلك حسب المادة 815 من القانون المدني.

فالغرض من هذا القانون هو فرنسة الأراضي الجزائرية لا غير أي :

أ. إخضاع الأملاك الجزائرية للقانون الفرنسي.

ب. الاعتراف بالحقوق الفردية في الأملاك الخاصة.

ج – تفكيك الأراضي الجماعية بإنشاء الملكيات الفردية.

د. منح عقود و سندات لمن لهم الحق في الملكية.

هـ – تسهيل عملية الاتجار بالأرض تحقيقا و تمكينا لانتقالها من أيدي الجزائريين إلى أيدي المعمرين

لقد كان هذا القانون اشد عنفا على الجزائريين و أكثرهم خبثا و مكرا في تحويل الأراضي من أيدي الجزائريين إلى الأوربيين، لهذا دعم هذا القانون و نشط التعمير الرسمي الذي اعتزمت السلطان الاستعمارية على انجازه . لقد أباح هذا القانون بيع الأراضي المشاعة في المزاد العلني بمبالغ زهيدة جدا لصالح الأوربيين من دون شرط الإقامة فيها، كما تمكنت الإدارة الاستعمارية من الاستيلاء ما بين 1887–1893 على حوالي 157 ألف هكتار بصفة مجانية كانت ملكا للأعراش وسلمت للمهاجرين الأوروبيين أكثر من 120 ألف هكتارا مما بين 1891 و 1900 وهكذا أقامت الملكيات الكبيرة ذات المساحة التي تتراوح ما

[1] شارل روبير أجيرون : المرجع السابق ، ص: 170

[2] بشير بلاح : المرجع السابق، ص 249.

[3] صالح حيمر : المرجع السابق، ص 175.

بين 4 و 5 آلاف هكتار بدل الملكيات الصغيرة وتحول أصحابها الشرعيون إلى عمال بالأجرة اليومية و موسميين وخماسين ، و مكنت المعمرين من الحصول على الأراضي بأثمان زهيدة جدا في منطقتي وهران و الجزائر الوسطى و الشرق و انتزع أهالي الشلف نتيجة المضاربات ما بين 6 إلى 8 آلاف هكتارا[1].

بيد أن الإجراءات التقنية لتطبيق قانون 1887 كانت تجري بإيقاع بطيء جدا نظرا لطبيعتها، لأنها تتطلب وسائل مادية وبشرية كبيرة، لذلك هي أعاقت اتساع الاستعمار[2].

و من نتائج هذا القانون على الفلاح الجزائري فيمكن استخلاصها من نص الرسالة التي بعث بها أحد موظفي مصالح التسجيل العقاري إلى الحاكم العام حيث يقول : " بمجرد تسليم عقود الملكية إلى قبيلة ما ، فإن أفرادها يجدون أنفسهم تحت وطأة الحرمان مجردين من ممتلكاتهم الأرضية من قبل مضاربين وقحين و سفهاء أكثرهم من أصل يهودي، ينتزعون من الفلاحين الجزائريين ممتلكاتهم بواسطة عقود استدانة تعود إلى سنوات خيالية، بفعل القروض الممنوحة بفوائد تقدر بن 50%لكل ثلاثة أشهر، أو مقابل بضائع مرتفعة الأسعار، أو مبالغ مالية مكتتبة أو وفق قرار حكم، أو رهن عقاري مسجل، وقد بلغ الحدة بمحضري الجلسات إلى حجز الممتلكات من أصحابها في نفس اليوم الذي يستلمون فيه عقود ملكياتهم "[3].

ثالثا : قانون 16 فيفري 1897 :

لقد كان قانون أفريل 1887 يتميز بالتناقض في سندات الملكية، وهو ما زاد من

[1] عدة بن داهة : المرجع السابق، ص 405.

[2] إبراهيم مياسي: مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 131.

[3] عميرواي احميدة : أثر السياسة الاستعمارية و الاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830-1954 ، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2007، ص 54.

متاعب وماسي الأهالي، فقام البرلمان الفرنسي بإرسال عدة بعثات إلى الجزائر لتقصي الحقائق، و النظر في أحوال الأهالي، فتألفت لجنة برلمانية من 18 عوضا برئاسة جول فيري Ferry) (Jules[1] التي زارت الجزائر لمدة 53 يوم، تفقدت خلالها 102 من مراكز الأوروبيين و الأهالي، فتم تعيين حاكم جديد هو السيد كامبون مكان تيرمان ، و قد أوكل إليه رئيس الجمهورية الفرنسية كارنو (Carnot) الذي أوكل إليه مهمة أن :" يبرهن للأهالي على اهتمام فرنسا بهم، وتذكيرهم بأننا نحبهم ثم بعد ذلك عليك استرجاع استقلال إدارتنا "[2].

لقد اقتنعت لجنة مجلس الشيوخ و مع جول فيري بما استمعت إليه من تصريحات المسلمين وشكواهم : " لقد بلغ الاستيطان حدوده القصوى "[3].

فأعدت لجنة جول فيري مشروع قانون يهدف إلى إدخال إصلاحات عميقة على التشريع العقاري القائم، و أهم لإصلاح اقترحته هذه اللجنة، هو إدخال نظام السجل العقاري إلى الجزائر، وهو النظام الذي تم تطبيقه بنجاح في كل من أستراليا و ألمانيا و تونس[4].

لقد كانت ملامح هذا القانون فيما يلي :

أبطل هذا القانون بمقتضى مادته الأولى الإجراءات العامة و الجزئية التي أقرها الفصل الثاني والثالث من قانون 1873 ، و استبدلها بإجراء و حدد تفاصيله في المواد 05 حتى 08 ، و هو أجزاء لا يميز بين الملاكين مهما كانت جنسياتهم ، و مهما كان أصلهم (المادة

---

[1] عدي الهواري : المرجع السابق، ص 66.

[2] عدة بن داهة : المرجع السابق، ص 409

[3] ولد جول فرنسوا كاميل فيري (Jules Francois Camille Ferry) في 05 أفريل 1832، هو رجل سياسي فرنسي، بدأ حياته كصحفي ثم كمحامي، انتخب برلمانيا عن مدينة باريس سنة 1869، ثم عمدة لنفس المدينة، عين سنة 1879 على رأس وزارة الأشغال العمومية ثم مكلفا بالشؤون الخارجي ابتداء من سنة 1883، من أشد الحركة التوسعية الفرنسية قدم استقالته من العمل السياسي في 30 مارس 1885، توفي يوزم 17 مارس 1893، : كريمة حوامد : "دور الجامعة في التنشئة السياسة"، مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة،2008/2007، ص 106.

[4] الصادق دهاش : " نزع الملكية العقارية"، مجلة المصادر، العدد 17، المرجع السابق، ص 33.

04)، وأصبحت الطلبات من حق الأوروبيين و الجزائريين على حد سواء وورد في النص مادتان تدخل في إطار حماية الملكية الأهلية، حرص كامبون (Cambon) على إدراجهما :

أولهما: هو الترخيص بالمبادلات بين الأهالي بخصوص الأراضي التي تمت فرنستها بموجب قوانين 1873، 1887، 1897، لدى قاضي مسلم في الدوائر القضائية المنصوص عليها في قرار الحاكم العام (المادة 16).

ثانيهما : فبمقتضى أن لا تجري عمليات القسمة أو مزادة الشائع إلا عينا و لصالح الملتمس وحده بينما يظل بقية أعضاء العائلة مشتركين في مشاع ملكيتهم.

ولذا تعذر ذلك فأن القسمة تتم وفق " فروع ملكية " مع احتفاظ كل عائلة بأوضاع الشياع، ما عدا العائلات المعرضة لمزاد المشاع، عندها يمكن للشركاء في المشاع أن يقوموا بإبعاد الملتمس وتعويضه (المادة 17).

وتعرضت المادة 16 للانتقاد من طرف المجلس العام بوهران الذي طالب يوم 12 أكتوبر 1897 بإلغائها وصرحوا بذلك من خلال قولهم : " إن تدخل القضاة المسلمين سيخلق ضررا كبيرا على تأسيس الملكية الأهلية التي سوف ترتكز عليها في حالات عديدة، الملكية الأوروبية"[1]

و هكذا يكون قانون 1897 قد حدد مسألة التمييز بين أراضي الملك و أراضي العرش التي أهملت في قانوني 1873 و 1887م[2].

إن هذا القانون الذي حل محل قانون 1887 لم يغذ الاستعمار بالأراضي الزراعية بشكل مباشر، لأنه لم يسمح للفلاحين الجزائريين ببيع قطعهم الأرضية لاعتباره اقترح تطبيق إجراءات قانون 1887 فقط على الراغبين في بيع حقوقهم الأرضية الواقعة ضمن أراضي العرش أو الملك ، و على هذا الأساس أصبح من حق الفلاح الجزائري المالك لقطعة أرض ملك أوله حق في أراضي العرش، أن يطالب بتطبيق إجراءات قانون 1863 عليه، لما

[1] روبير أجيرون شارل: المرجع السابق، ص 214.

[2] صالح حيمر : المرجع السابق، ص 180.

يمكنه من بيع أرضه لأحد الأوروبيين أو لأحد الجزائريين أو الحصول على سند الملكية من الإدارة الاستعمارية[1].

يعتبر هذا القانون هو الذي أزاح آخر العقبات التي كانت تعترض تفتيت الملكية الجماعية الجزائرية، ثم تبعها قوانين أخرى أدت كلها إلى ارتفاع مساحة الأراضي الزراعية التي يملكها المستوطنون، وهذا ما نجده موضحا في الجدول التالي[2]:

الجدول رقم 02 أراضي المستوطنين للمستعمرات الجزائر بين 1870-1950

السنة	أراضي المستوطنين (الهكتار)
1870	**565.000**
1880	**1.245.000**
1900	**1.682.000**
1917	**1.123.000**
1930	**2.350.000**
1934	**2.462.000**
1950	**2.726.700**

المصدر : شارل روبير أجيرون ، ص220

نلاحظ من خلال هذا الجدول، أن نسبة الأراضي التي استحوذ عليها المعمرين تزداد بازدياد إصدار مراسيم وقوانين مصادرة الأراضي التي كانت لصالحهم، وفي نفس الوقت تعتبر شؤما على الشعب الجزائري الذي فقد الملايين من الهكتارات.

خامسا : القوانين الخاصة بالغابات :

نظر للأهمية التي تكتسيها الغابات في المجال الاقتصادي بالنسبة للأهلي الجزائريين أو بالنسبة للمعمرين الأوروبيين، فقد تبينت السياسة الاستعمارية الفرنسية اتجاه الغابات منذ

[1] عدة بن داهة : المرجع السابق، ص 411.

[2] . شارل وربير أجيرون : المرجع السابق ، ص 220.

سنة 1844 عندما أصدر الماريشال بيجو قانون في هذه السنة بعدم السماح للقبائل الرعوية التي تقطن بجانب الغابات إشعال النيران بالقرب من الغابات، حيث أتهمهم أنهم السبب في تلك الخسائر التي لحقت بالغابات جراء الحرائق و أن مصير كل من يشعل النار السجن و التهجير القسري إضافة إلى الغرامات المالية ومصادرة أراضيهم، و في سنة 1845 تعلن الإدارة الاستعمارية في الجزائر أن جميع الغابات ملك للدولة الفرنسية[1]

هذا المجال الغابي للشركات، بحيث منح شركة جمعية الغابات 160 ألف هكتار من الغابات تستغلها لمدة 60 عاما، بدورها قامت ببيعها إلى 30 معمر أوروبي، رغم أنها ليست ملكا لها[2]. كما أنها أصدرت عدة قوانين في هذا الجانب التي تحرم الجزائريين الأهالي استغلال الغابات و تمثل هذه القوانين في: قانون 1874 ، وقانون 1885، وقانون[3] 1903 . لقد قارنت

الإدارة الفرنسية عائدات الغابات في الجزائر مع نظيرتها في فرنسا، فوجدوا أن مليون هكتار من الغابات تدر أرباحا ب: 25 مليون فرنك منها 13 مليون نفقات، بينما في الجزائر فمليون هكتار تعطي أرباحا ب: 4.9 مليون فرنك منها 1.8 مليون فرنك نفقات، أي أن الغابات في الجزائر تدر ضعف الأرباح مقارنة بنظيرتها في فرنسا سنة 1890م، و بالمقارنة فإن الغابات في الجزائر تقدم أرباحا يقدر بضعفي النفقات و في نفس الوقت الغابات في فرنسا تقدر أرباحا أقل من الضعف[4].

[1] . عدة بن داهة : المرجع السابق، ص412

[2] . المرجع نفسه، ص 413

[3] . رابح لونيسي وآخرون: ، تاريخ الجزائر المعاصرة 1830–1989م، دار المعرفة للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2010، ص 18.

[4]. عيسى يزير:" السياسة الفرنسية اتجاه الملكية العقارية في الجزائر 1830 – 1914"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر 02، السنة الجامعية 2009/2008، ص110.

ملخص الفصل

إرتبطت سياسية الإستعمار الفرنسي بتشجيع الإستيطان الأوربي وتقديم لهم بهدف تثبيت الوجود الفرنسي وتكريس السياسة الاستعمارية . حيث كانت السياسية الادارية تسعي لأهداف واحدة وهي إحكام السيطرة على الجزائر ونهب ثرواتها .كانت أشكال التنظيم الأداري تتمثل في النظام العسكري الذي إمتد من 1830 –1870 كانت الجزائر تحت حكم عسكري أما بالنسبة لنظام المدني فقد أصبحت سلطة تشريعة بمقتضي دستور الجمهورية كما قسمت الجزائر إلى ثلاث عمالات وهي نوعان بلديات كاملة الصلاحية وبلديات مختلطة . ومن أهم القوانين الأدارية نذكر : قانون س 23_04_1803؛ الذي إعتبر الجزائريين المتخليين عن أحوالهم الشخصية الإسلامية رعايا فرنسيين قانون الأهالي مارس1871؛كان هدفه طمس هوية الشعب قانون كريمو 24 –10–1870؛ يمنح الجنسية الفرنسية بشكل جماعي و قانون الغابات 1874–1903؛ يتمثل في منع إستغلال الغابة من طرف الجزائريين ومنه نستنتج أن السياسة الفرنسية كانت تركز على عملية الإخضاع والسيطرة على الارض متبعتا سياسة خاصة من أجل تحقيق أهدافها التي كانت تدور حول الالحاق بفرنسا

الفصل الثالث

آثار السياسة الإدارية الاستعمارية على المجتمع الجزائري

الفصل الثالث : آثار السياسة الإدارية الاستعمارية على المجتمع الجزائري

المبحث الأول على المستوى الاجتماعي والاقتصادي

المبحث الثاني على المستوى الثقافي والديني

مقدمة الفصل الثالث:

تجاوزت السياسة الاستعمارية المستوى السياسي، إلى البعد الاقتصادي من خلال النظام الضريبي. فحافظت السلطات الفرنسية في الجزائر تقريبًا على نفس نظام الضرائب الذي كان سائدًا خلال الدولة العثمانية ، بالإضافة إلى إجبار السكان الجزائريين على دفع ضرائب على الأفراد أو الجماعات من قبل المسؤولين المحليين أو الإداريين أو العسكريين المعينين من قبل الحكومة الاستعمارية ، و غرامات على جميع الثروات ، كما ولدت الضريبة العربية، ونظام مصادرة الأراضي.

أما على المستوى الثقافي والديني لقد حاولت السياسة الاستعمارية التي انتهجتها فرنسا بشكل كبير تشويه هوية الشعب الجزائري من خلال السياسات والإجراءات والقوانين بهدف القضاء على الدين الإسلامي، و ضم الثقافة الفرنسية، من خلال سياسة التنصير وخلق الصراع بين أفراد نفس الأمة وفقًا لسياسة فرق تسد ، بالإضافة إلى تنفيذ أشكال مختلفة من السياسة الثقافية التي تؤثر على البنية الثقافية معتمدة على الجوانب المادية مثل التحضر والفنون وتغيير أساليب الحياة ، وكذلك ضرب اللغة والدين والجوانب الأخلاقية غير المادية مثل العادات والتقاليد وأنماط مختلفة.

أولا : على المستوى الاجتماعي والاقتصادي

أ- استخدام الضرائب

لم تتوقف السياسة الاستعمارية عند الجانب السياسي بل تعدت إلى الجانب الاقتصادي، وذلك عن طريق النظام الضريبي.

حافظت السلطات الفرنسية في الجزائر تقريبا على نفس النظام الضريبي الذي كان سائد أثناء العهد العثماني والذي كان في معظمه يعود إلى أصل ديني ، وهناك ما هو غير ديني[1].

وقد أخضع الأهالي إلى النظام ضريبي قاسي، حيث أصدر قرار من طرف دورفيقو في 7 مارس1832 يقضي بإجبار سكان الجزائر على دفع ضريبة مقدرة ب 45 ألف قنطار من الصوف[2] ، إضافة إلى التعليمة الصادرة في 12 فبراير 1844، والتي حددت الغرامة المالية التي تفرض على الأفراد أو على الجماعات من طرف المسؤول محلي تعينه الإدارة الاستعمارية، أو من طرف متصرف إداري أو عسكري، وقد طبقت الغرامة على كل الانتفاضات، كما طبقت على كل من يخالف القانون الغابات الصادرة في 17 جويلية 1874.[3]

وقد كان ميلاد الضريبة العربية حسب الأمر الصادر في 19 جانفي 1845[4]. وظلت الإدارة الفرنسية متمسكة بالنظام الضريبي وفي هذا الصدد يذكر كلوزيل، رئيس المكتب السياسي للشؤون العربية، في مشروع اقترح سنة 1852 مايلي: لقد تمثل دورنا إلى حد اليوم في التماسك الشديد بالضريبة التي وجدناها صارمة أثناء احتلال البلد ،وقد احتفظنا في الشرق القسنطيني بالتنظيم الذي وضعه احمد باي ووصلنا في كل من الجزائر ووهران تطبيق السياسة التي انتهجها عبد القادر"، وبالرغم أن هذه الوضعية ظهرت سنة 1852 غير منطقية فإن ذلك يسمح بتطبيقهما في مجالهما سنة 1872.

في حين يذكر مترجم الجنرال ساند آرنوفاراون في كتابه حلقة من الغزو: "يجب أن نثقل كاهلهم بضرائب مرهقة حتى تتعذر عليهم الحياة، فلا يجدون ما يسدون بهم رمقهم،

---

[1] بوعلام بوحمودة: المرجع السابق ، ص 72.

[2] . شارل روبير آجرون : الجزائر المسلمون وفرنسا ، المرجع السابق ، ص464

[3] نصر الدين بن داود ، المرجع السابق ، ص 66

[4] شارل روبير آجرون : المرجع السابق ، ص 66 .

فيصبحون بين خيارين لا ثالث لهم، إما أن يثوروا، وإما إن ينخرطوا في الجيش الفرنسي[1]".

وقد اتخذت الضرائب أبعاد أكثر أهمية وخطورة في الجزائر عقب قيام الجمهورية الثالثة وتحديد منذ أواخر القرن 19، حيث زادت قيمة الضرائب، التي انتزعها الفرنسيون من أجدادنا نحو 220 مليون فرنك عام 1870 إلى 408 مليون فرنك عام 1890 وإلى 44.85

مليون عام 21911. وتصنف الضرائب إلى صنفين :

1. الضرائب العربية :

• الزكاة : فريضة إسلامية أحالها العثمانيون وأبقي عليها الفرنسيون وهي ضريبة على قطعان المواشي تقوم الحكومة العامة بتحديدها كل سنة ، وهذا حسب القيمة التجارية للمواشي3، وبدون الأخذ بعين الاعتبار إذا كانت المناطق المدنية أو العسكرية ،

الجمال 4 فرنك ، الأبقار 3 فرنك والأغنام 20 سنتيماء الماعز 25سنتيما 4

• **العشور** : تفرض على الأراضي الزراعية تحدد على حسب الجابدات والزويجات، ومساحة كل جابدة تقدر بحوالي 12 هكتار ويفرض عليها مقدار مالي من 10 إلى 12 فرنك، وبعض المناطق تأخذ عينا، وهي خاضعة لعدة عوامل كنوعية الأرض المزروعة، كمية المحصول والكوارث التي تتعرض لها بعض المناطق مثل الجفاف والجراد، و تأخذ هذه الضريبة بعد إتمام عملية الحصاد.

وقد استنزفت العشور في حدود عام 1873 ما بين 13 و14% من مداخيل الفلاحين، وقدرت

قيمتها السنوية ما بين عامين 1877-1892 نحو12.8 مليون فرنك، وفي سنة 1886 توسع نطاق العشور حيث لم يقتصر على الحبوب بل توسع الخضار والثمار5.

• **اللزمة** : يدفعها كل من بلغ سن حمل السلاح، وكانت هذه الضريبة تدفع عينا إلى غاية سنة 1845 ، أمرت الإدارة الاستعمارية بدفعها نقدا وهذا حسب التقديرات المحددة في

---

[1] . بشير بلاح : تاريخ الجزائر المعاصر ، 1830- 1989، ج1 ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2006 ، ص 160.

[2] رابح لونيسي وآخرون : المرجع السابق ، ص 97.

[3] أحمد توفيق المدني : كتاب الجزائر ، ط1 ، دار الكتاب ، الجزائر ، 1963 ، ص 285 .

[4] عثمان زقب : المرجع السابق ، ص196 .

[5] بشير بلاح : المرجع السابق ، ص 226.

المكاتب العربية، المسؤولين عن جباية هذه الضرائب هم القيادات العربية وذلك تحت إشراف المكاتب العربية، وتتم عملية الجباية بصفة عامة خلال شهر ماي[1].

ومن المواضيع التي تصرف فيها هذه الضرائب، فقد نشرت جريدة المبشر مقالا تقول فيه : "بأنها توظف في مجالات عديدة مثل حماية الأهالي من جميع الأضرار التي تلحق بهم من الأعداء ، إنقاص الضعيف من القوي، بناء مدارس ودفع الأجور للمعلمين، وبناء منشآت العامة المختلفة والطرقات والسدود، وترميم المساجد المعرضة لانهيار، وتدفع منها أجور الجند[2] .

• **الحكور** : يذكر عبد الحميد زوزو بأنها كل أراضي العزل[3] وهي ضريبة تطبق فقط على الأعراش القسنطينية وهي عبارة عن ثمن كراء الذي يؤديه الفلاحون على الأراضي العزلية، وهذا النظام كان متبع في الجزائر خلال العهد العثماني، وقد قدرت كمية الكراء ب 20 فرنك على كل جابدة في المناطق التي تقدر فيها قيمة العشر ب 25 فرنك، أما في المناطق التي تقبض فيها أقل من ذلك فإن كمية الكراء تقدر ب 10 فرنك فقط وهذا دون النظر إلى الظروف المختلفة سادت تلك السنة[4]

• **السخرة** : كالحراسة الليلية دون أجر والحراسة ضد الحدائق دون أخر وكذلك العمل في المزارع المستوطنين والمصالح والمشاريع الاستعمارية دون مقابل أو دفع مبلغ من المال لقاء الأعضاء الظالمة ودفع الضرائب عن بعض الحيوانات الحرث والجر ، حيث تقدر ب4.88 سنويا على كل جمل تتراوح قيمة ما بين 100 و125 فرنك وبقيت سارية قانونيا إلى غاية 1918، وإلى جانب هذه الضرائب:

- الضريبة على الأكواخ والمساكن.
- ضريبة النخل على الواحات.

بلغ نسبة الضرائب العربية مابين 15-20% من مداخيل الوحدات الإنتاجية الجزائرية في

---

[1] رابح لونيسي وآخرون : المرجع السابق ، ص226.

[2] المرجع نفسه ، ص 226.

[3] عبد الحميد زوزو : نصوص ووثائق في التاريخ الجزائر المعاصر 1830-1900 ، مؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984 ص 125.

[4] رابح لونيسي وآخرون : المرجع السابق ، ص 226 .

مطلع القرن العشرين وقيمتها الإجمالية 21مليون فرنك عام 1887[1].

2. الضرائب العامة (الفرنسية) :

1. الضرائب المباشرة :

هي الضرائب التي تفرض على الأشخاص الماديين والمعنويين وتقطع مباشرة كضريبة المهنة وضريبة المدخل العام والضريبة على العقارات وحقوق الجمارك والضرائب البلدية أهمها الضرائب على الكلاب والثيران الحراثة وحقوق ذبح الحيوان والضرائب على المباني وغيرها[2].

دفع الجزائريون نسبة 96% من قيمتها الإجمالية عام 1907،وقد مثلت الضرائب البلدية أكثر من ربع قيمة الضرائب المفروضة على الجزائريين الذين كانوا يدفعون مابين 86%-80 من إجمالي الضرائب البلدية[3] .

الضرائب غير المباشرة : وهي التي تفرض على بعض المواد والنشاطات

والخدمات كرسم على القيمة المضافة وحقوق الطوابع والتسجيلات ورخص مختلفة وحقوق الصيد وغيرها، أما الكولون فقد أعفوا من ضريبة الدخل وضريبة التريكات التي كانت سارية بفرنسا[4].

وبالجملة فقد كان الجزائريون يدفعون في مطلع القرن العشرين ضعف ما كان يدفعه الكولون دون إفادة منها، مما يعني أنهم كانوا مصدر تمويل الخزينة الأول، حيث تذكر بعض التقديرات مثلا أنهم بينما لم يكونوا يمتلكون سوى 38% من ثروة الجزائر فقد دفعوا نسبة 76% من مجموع الضرائب المباشرة، كانوا يشتكون على الدوام من أن الضرائب تسحقهم وتأكلهم، وضلوا محرومين من ابسط المرافق والضروريات فيما كان المستوطنين ينتفعون بها لزيادة رفاهيتهم[5].

كان لهذه الضرائب تأثير بالغ على المجتمع الجزائري وهذا ما اعترفت به التقارير الرسمية

---

[1] بشير بلاح : المرجع السابق ، ص 258.

[2] المرجع نفسه ، ص 259.

[3] بشير بلاح : المرجع السابق ، ص259.

[4] المرجع نفسه ، ص 259 .

[5] الغالي غربي وآخرون : المرجع السابق ، ص ص. 100- 99

لإدارة الاحتلال، من ذلك ما جاء في التقرير باريديت حول أسباب الهجرة الجزائرية لسكان التلمسان بالمشرق والتي من بينها حسب هذا التقرير في الضرائب، حين وصفها بأنها كارثة كبرى خاصة بالنسبة للأملاك العقارية والتجار، و لم يكن الأهالي يدفعون الضرائب القانونية فحسب بل أنهم كانوا يدفعون إلى الخزينة العامة الفرنسية كزكاة وغيرها[1].

2. مصادرة الأراضي:

بمجرد دخول القوات الفرنسية أرض الجزائر فبدأت اعتبرتها مستعمرة عسكرية[2] ، ولم تتأخر الإدارة الاستعمارية على تعزيز عملية العدوان بالسطو على أملاك الجزائريين خاصة فيما يخص بمصادرة الأراضي وذلك عن طريق سن مجموعات من التشريعات[3] .

ففي سبتمبر 1830 أصدرت القادة الفرنسية قرار بمصادرة أملاك البايلك والوقف توزيعها على الوافدين الأوروبيين، حيث بدأ باستيلاء على أملاك البايلك التي كانت تمثل أملاك الدولة صاحبة سيادة على البلاد قبل الاحتلال الفرنسي، وكانت هذه الأملاك تبلغ مساحتها 1500.000 هكتار، وبعد ذلك بدأت هذه السلطات وضع يدها على أملاك الوقف الإسلامي التي كانت تبلغ مساحتها حوالي300.000 هكتار.[4]

كما قدمت على مصادرة الكثير من الأراضي الأخرى وفرض الحراسة عليها كمراقبة من يثور عليها وفق لمرسوم 1832 الخاص بمصادرة الأراضي القبائل الثائرة[5]، كل هذا جعل الراغبين في الهجرة إلى الجزائر يتدفقون عيها فبعد الحملة بقليل بدأت المجموعات الأولى من المستوطنين تصل إلى الجزائر على متن السفن مخصصة لهذا الغرض، إلى جانب الفرنسيين أقدم الكثير من الألمانيين والسويسريين على متن سفينة تحمل 400

ب- على المستوى الثقافي والديني

كي نلج إلى هذا المبحث لابد من التعريج على المفاهيم التالية:

1. **الاستعمار:** هو ظاهرة قديمة عرفتها البشرية، ويقصد بها سيطرة دولة على

---

[1] عمار هلال : الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1847- 1918 ،دار هومة ، للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2007 ، ص ص 219 -222.

[2] عمار قليل : ملحمة الجزائر الجديدة ، ج 1 ، ط1 ، دار البعث الجزائر ، 1991 ، ص63.

[3] نصر الدين بن داود: المرجع السابق ، ص51.

[4] عمار قليل : المرجع السابق ، ص64.

[5] إبراهيم مياسي : مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962 ، دار الهومة ، الجزائر ، 2007، ص 124 .

إقليم وشعب دولة أخرى خارج حدودها دون موافقة ورضي أهلها، فيكون إخضاع شعبها واستغلال مواردها وحتى الاستفادة من موقعها، مما يفقدها سيادتها الداخلية والخارجية، فتزول منها صفة الدولة لتصبح مجرد إقليما مستعمرا[1] .

ويتحقق الاستعمار من خلال وسائل وآليات المختلفة تتدرج ضمن عدة مظاهر: عسكرية، سياسية، ثقافية، اجتماعية، اقتصادية. وهذه المظاهر تتم عن طريق سياسات محكمة يتعلق بها نجاح أهداف الاستعمار وغاياته، سواء أكان هذا الاستعمار يأخذ طابعا تقليديا أو حديثا.

2. **الثقافة:** تعرف الثقافة على أنها ما يكتسبه الأفراد والجماعات من قيم وصفات وأنماط ظاهرة وباطنة من السلوكات المادية والمعنوية، تمثل الإرث الحضاري الذي يشكل طباع وشخصية الفرد في بيئة معينة. ولعل أحسن من عرف الثقافة هو مالك بن نبي على أنها"مجموعة من الصفات الخلقية، والقيم الاجتماعية التي تؤثر في الفرد منذ ولادته، وتصبح لا شعوريا العلاقة التي تربط سلوكه بأسلوب الحياة في الوسط الذي ولد فيه "[2].

وقد أعطى التعريف الشامل للثقافة الذي وضعه العلماء في المؤتمر العالمي لوزراء الثقافة بمكسيكو سنة 1982، بعدا جماعيا، بتعريفها : "هي جماع السمات المادية والفكرية والروحية والعاطفية التي تميز مجتمعا بعينه أو فئة اجتماعية بعينها، وهي تشمل الفنون والآداب وطرائق الحياة كما تشمل الحقوق الأساسية للإنسان، ونظم القيد والمعتقدات والتقاليد، وأن الثقافة هي التي تمنح الإنسان قدرته على التفكير في ذاته والتي تجعل منا كائنات تتميز بالإنسانية.[3]

فالثقافة إذن ترتبط بالفرد والمجتمع، وهي مكتسبة من خلال المحيط والعلاقات الإنسانية بالتأثير والتأثر، كما تشمل السمات والصفات المعينة التي تتعلق بالجوانب المادية والمعنوية.

---

1 –حسن سيد سلمان، ظاهرة الاستعمار في إفريقيا والعالم العربي، مجلة دراسات افريقية، العدد8 ، المركز الإسلامي الإفريقي بالخرطوم، أفريل 1986، ص55.

[2] مالك بن نبي، مشكلة الثقافة (ترجمة عبد الصبور شاهين)، ط4. دمشق: دار الفكر، 2000، ص44.

[3] أحمد بن نعمان ، الهوية الوطنية الحقائق والمغالطات ، الجزائر: دار الأمة، 1996، ص:04.

3. **الهوية:**

إن مفهوم الهوية مثل معظم مفاهيم العلوم الإنسانية ذات الطابع الاجتماعي، لا يزال مفهوما واسعا، ولم يلقى اتفاقا بين مختلف الباحثين والأكاديميين لغموض المفهوم وطبيعته الهلامية، بحيث يحمل الكثير من المعاني والتفسيرات، وله دلالته اللغوية، واستخداماته الفلسفية والاجتماعية والنفسية والثقافية. فكثيرا ما يتم الخلط بين مفهوم الهوية ومفاهيم أخرى لها صلة أو علاقة بهذا المفهوم، بحيث يصعب على الباحث أن يميز بين مفهوم الهوية والمفاهيم الأخرى المرتبطة بها، على غرار ما طرحتهduvant.D.A سنة 1982حين توصلت إلى القول: "بأن ثمة تكافؤا بين الهوية والذات والأنا ".[1]ولهذا قد يظهر لنا من الوهلة الأولى بأن مفهوم الهوية يعد بسيط ظاهريا و لا يكتنفه الغموض والتعقيد، لكنه على العكس من ذلك، كونه بالغ التنوع في دلالاته واصطلاحاته. ومنه نجد أن أغلب التعريفات التي تناولت مفهوم الهوية تشترك في إبراز عنصري التميز والاختلاف، بحيث عرفها من المعاصرين محمد صالح الهرماسي بأنها: "إن هوية ظاهرة ما، هي ما يجعلها مختلفة عن غيرها"، بحيث تمثل الهوية جملة الخصائص التي تميز الظاهرة محل الدراسة، وتكون هذه الخصائص تميزها عن غيرها لإنفرادها بها[2] .

فمهما اشترك الناس في الخصائص والمميزات الثقافية والحضارية الواحدة، فإننا نجد ذلك التفرد والاختلاف الذي يميز كل واحد من هؤلاء الناس ويجعله متفردا عن غيره بجملة من الخصوصيات الشخصية. وكما يمكن أن ينطبق هذا على الفرد فإنه ينطبق كذلك على الأمة الواحدة التي تتميز عن غيرها من الأمم الأخرى ولو كانت تشترك في سمات تاريخية وحضارية معينة.

4. **الهوية الثقافية:** المقصود بالهوية الثقافية بالمعنى العام هي كل ما يميز جماعة عن جماعة أخرى بكل ما تحمله من قيم وعادات وسلوكيات، فإذا كان المعنى العام لهوية يعني التفرد، فمعنى الهوية الثقافية هو التفرد الثقافي من خلال

[1] محمد مسلم، الهوية في مواجهة الاندماج عند الجيل المغاربي الثاني بفرنسا، الجزائر: وزارة الثقافة الجزائرية، 2009،ص86.

[2] محمد صالح الهرماسي، مقاربة في إشكالية الهوية: المغرب العربي المعاصر. دمشق: دار الفكر، 2001، ص20

العادات والتقاليد والقيم وأنماط السلوك المختلفة، وحتى تلك النظرة إلى الحياة والأشياء والطبيعة، سواء كان هذا بالنسبة إلى الفرد أو الجماعة[1].وعليه فإن الهوية الثقافية هي الكل المتكامل الذي يمثل التمايز الثقافي والحضاري لأمة من الأمم ويعبر عن الشخصية القومية، وهي تشمل الماضي والحاضر والمستقبل بكل الأبعاد الثقافية.

5.الأمن الهوياتي:

يعرف الأمن على أنه "ضد الخوف"[2]، وهو الحالة من السلم والطمأنينة والأمان وزوال الخوف والتهديد، وقد ارتبط هذا المفهوم بالحاجيات الأساسية للإنسان، والتي تطورت مع تطور أشكال وأنماط الحياة لتشمل الحاجة في البقاء وحماية الأفراد والممتلكات. فالأمن له مفهوم مطاط متعدد المعاني والمستويات ومتغير الأشكال التي تمثل بدورها أبعادا أساسية فيه.[3]

أما الأمن الهوياتي فيستعصى البحث عن تعريف دقيق ومناسب حول مفهوم الأمن الهوياتي، لكن يمكن أن نعرف الأمن الهوياتي بأنه تحصين المجتمع من كل ما من شأنه أن يهدد أو يخل بها باعتبار النظام الذي يسير به وعليه المجتمع، وتبعا لذلك يمكن تشبيهه بنظام المناعة الذي يصد كل عوامل التخريب التي يكون مصدرها داخليا أو خارجيا[4]، ويعني زوال التهديدات الناجمة عن أي علاقات أو تفاعلات تؤثر على خصوصيات وسمات الأفراد والجماعات، وتحقيق حالة من الأمان التي تضمن الحفاظ على الخصوصيات الشخصية، من الطمس أو التشويه. فالأمن الهوياتي يتعلق إذن بالحفاظ على الهوية ومكتسبات الشخصية من أي أخطار تهدد زوالها أو انحلالها أو حتى تأثرها بعناصر وسلوكيات غريبة، تغير من طبيعتها، وقد تؤدي بالأفراد والجماعات إلى الاغتراب.

---

[1] –أحمد علي كنعان، الشباب الجامعي والهوية الثقافية في ظل العولمة الجديدة دراسة ميدانية على طلبة جامعة دمشق، مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية، العدد 25 ، سوريا 2008، ، ص420.

[2] –محمد ابن منظور، لسان العرب. (القاهرة: دار المعارف)، ص140.

[3] –ذياب موسى البديانة، الأمن الوطني في عصر العولمة. (الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية،2011)، ص: 24

[4] أوشن، س، دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في العالم العربي– دراسة حالة الجزائر– مذكرة ماجستير في التنظيمات السياسية والإدارية ، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر ، ص: 56

ثانيا : المجتمع الجزائري عشية الاحتلال الفرنسي 1830:

لكل مجتمع خصوصيات ومميزات تميزه، وعرقيات تمثله، وعليه فأهم المجموعات السكانية والعرقية التي كانت تمثل المجتمع الجزائري عشية الاحتلال الفرنسي لها، تمثلت في سكان المدن والريف، ضمن خصوصيات ثقافية وأنماط للمعيشة وأسلوب في الحياة، تلتقي عند بعضها وتختلف في البعض الآخر، إلا أنها كانت تشكل ذلك الانسجام الملحوظ.

فقد كان ذلك التنوع ملحوظا في المدن أكثر من غيرها من الأماكن الأخرى، كونها المكان الذي يتجمع فيه السكان من مختلف المجموعات الطائفية ومهنية، والتي تتميز كل مجموعة منها بمميزات وخصوصيات ثقافية[1]، فهذه المجموعات يمكن أن نجملها في:

المجموعة العثمانية، مجموعة "الكراغلة"، مجموعة "الحضر" البلدية، مجموعات "البرانية" أما بالنسبة للجماعات الأجنبية، فكانت هنالك الجالية اليهودية، ومجموعة "الدخلاء" وتتألف من التجار الأجانب وقناصل الدول الأوروبية، وأفراد البعثات الدينية والإرساليات التبشيرية والأسرى المسيحيين[2].

أما بالنسبة إلى الريف، فالسكان هناك يمثلون غالبية سكان البلاد، إذ كانت نسبتهم تفوق 90% من مجموع سكان الجزائر، وتختلف عاداتهم وتقاليدهم وخصوصياتهم الثقافية من منطقة إلى أخرى، وتتمثل تركيبتهم البشرية من الأجواد الذين كانت لهم سلطة قوية في مناطقهم، إضافة إلى المرابطين الذي كانت لهم رمزية دينية ترتبط بالطرقية، وهناك "قبائل المخزن" التي تقوم بمهام وأعمال فلاحية وعسكرية وإدارية، وتمثل حلقة الاتصال بين الأرياف والمدن. وهناك أيضا قبائل "الرعية"، التي كانت تخضع لسلطة "البايات" عن طريق "القياد" والشيوخ، وتعامل عادة بأسلوب القسوة والاضطهاد، خاصة في استخلاص الضرائب[3] .هذا ما يبين التمايز الكبير بين طبيعة الريف والمدينة ومكانتها لدى السلطات التركية والحكام العثمانيين، وانعكاس ذلك بين سكان الجزائر من مختلف الأطياف والأجناس.

---

[1] اسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، ط1: بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص-ص53-63

[2] بشير فايد، قضايا العرب والمسلمين في آثار الشيخ البشير الإبراهيمي والأمير شكيب أرسلان دراسة تاريخية وفكرية مقارنة، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، (جامعة قسنطينة،2010)، ص: 37

[3] بشير فايد، مرجع سابق، ص43.

أما فيما يخص الحياة الثقافية قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر فكانت تتميز بالتنوع الثقافي الذي يشمل مختلف الطبائع والرموز والفنون والعادات والتقاليد وأنماط العيش، ويطبع كل هذا الطابع الإسلامي، الذي يربط بين مختلف مكونات المجتمع الجزائري ويعمل على صهرهم، ويزرع فيهم الشعور بالانتماء إلى بلد واحد وأمة واحدة.

فالطابع الإسلامي للثقافة لا يقصد به المحتوى الديني فيها فقط، بل المقصود أيضا هو المحتوى الحضاري بما فيه من تعليم وتنظيم ثقافي وقضائي وعلاقات اجتماعية وفكرية[1]، وهذا لانتشار المدارس والزوايا والمساجد والكتاتيب القرآنية، في كل ربوع الوطن والتي كانت عربية، تتكفل بها المؤسسات الخيرية والصدقات والأوقاف والنفقات الخاصة للأفراد، فكان نظام الأوقاف قد أوجد نوعا من الوحدة الثقافية في الجزائر، كونه المورد الأساسي للمدارس القرآنية والزوايا والمعاهد والمساجد والمحاكم.[2]

لقد كانت اللغة الرسمية في الدولة هي اللغة العثمانية بحيث يعتمد عليها رجال الإدارة والجيش العثماني، أما اللغة العربية الفصحى فكانت أيضا قوية تنتشر بين أوساط أهل العلم والمثقفين، أما في الأوساط الشعبية خارج المدن الكبرى نجد انتشار اللغة الدارجة واللغة الأمازيغية التي يعتمد عليها في المناطق القبائلية، ولغة العمل التي تدعى"فرانكو أو سابير" وهي خليط من العربية والاسبانية والتركية والايطالية.

أما بالنسبة لأشكال والعناصر الثقافية الأخرى، التي كانت سائدة لدى السكان في تلك الفترة، فنجدها تتباين وتختلف باختلاف المجموعات السكانية والمناطق والمناسبات، فمثلا نجد أن اللباس والعادات والتقاليد وكل أشكال الفن والسلوكيات، قد تأثرت بالثقافة العثمانية إلى حد كبير خصوصا في المدن، أما في الريف فنجد الثقافات المحلية هي الغالبة، وقد تأثرت في ذاتها وتشكلت بعوامل ثقافية أخرى تاريخية وبيئية. وهذا ينطبق على كل الأشكال والعناصر الثقافية الأخرى بما فيها ثقافة المرأة، والزواج والأعياد ومختلف المناسبات، وأنماط السلوط كالأكل والبناء والعمران، والعلاقات بين الأفراد ضمن نطاق الأسرة أو المجتمع. أما بخصوص الدين فإن مختلف مكونات الشعب الجزائري كانوا على دين الإسلام،

[1] –مبارك بن محمد الهلالي الميلي، تاريخ الجزائر القديم والحديث، ج 3. الجزائر: مكتبة النهضة الجزائرية، ب ت، ص 317.

[2] –المرجع نفسه، ص318.

وأغلبهم على المذهب المالكي[1]، أما العثمانيين والكراغلة وبعض الحضر الوافدين من الأندلس، فكانوا يعتنقون المذهب الحنفي، إضافة إلى وجود أقلية يهودية لا تتعدى1% من مجموع السكان، تمارس شعائرها بكل حرية، بحيث لها معابدها ومدارسها الخاصة تعلم فيها اللغة العبرية والتوراة، وتحتكم إلى قضاتها الخاصين وهم الأحبار، ورغم العدد القليل من المسيحيين إلا أنه كانت توجد كنائس أيضا بالجزائر، وكانوا يتحاكمون إلى القنصليات المسيحية الموجودة في الجزائر. فعند دخول الاحتلال الفرنسي للجزائر كان يوجد في مدينة الجزائر لوحدها 106مسجدا منها 92مالكية و 14حنفية، إضافة إلى مدارس لتعليم القرآن وتلقين الدروس الدينية. فقد كان التضامن الإسلامي بين السكان سائدا في المجتمع، وكانت كل الديانات تمارس بكل حرية.[2]

ج- السياسة الاستعمارية الفرنسية في مواجهة الهوية الجزائرية:

كان سعي فرنسا لاحتلال الجزائر قبل سنة 1830، إلى أن توفرت أسباب سقوط الجزائر في يد الاحتلال الفرنسي الذي أستعمل أبشع الطرق والأساليب الوحشية الاستعمارية للقضاء على أي مقاومة وإخضاع السكان وسلب الأراضي والممتلكات، مما أدى إلى إضعاف الجبهة الاجتماعية وتفقير عدد هائل من الجزائريين ماديا ومعنويا، زيادة على موجات المجاعة والمجازر الجماعية، والقوانين الاستثنائية، وقمع الحريات، والتجهيل، نجم عن كل هذا القضاء على مئات الآلاف من الجزائريين[3]. بحيث رأى أغلب رجال الاستعمار الفرنسي من المؤرخين والباحثين والعسكريين، أن إخماد أشكال المقاومة لا تتم إلا عبر القضاء على الشخصية الجزائرية في نفوس الأفراد، متمثلة في مختلف أشكال الثقافة، والتاريخ، واللغة العربية ودين الإسلام باعتبارها تمثل مقومات الهوية الجزائرية التي تنمي الإحساس بالوحدة وتشكيل الوعي بوجود الأمة الواحدة التي تشترك في هذه المقومات[4] .

وما يقصد هنا هو كما أكده **الهرماسي**، بوجود هويات فرعية ضمن الهوية المشتركة للأمة الواحدة لا تمثل تهديدا على وحدتها وانسجامها، بل أن ذلك يعتبر عاديا كاختلاف

---

[1] -صالح عوض، معركة الإسلام والصليبية في الجزائر من سنة 1830 إلى سنة 1962 ، الجزائر: مطبعة دحلب، ب ت، ص. 204

[2] -عمورة عمار، موجز في تاريخ الجزائر. (الجزائر: دار ريحانة، ،2002 ، ص 109

[3] عثمان سعدي، الجزائر في التاريخ، الجزائر: دار الأمة ،2013 ص :636

[4] بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر، من 1830 إلى 1989 ، ج1، الجزائر: دار المعرفة ، ص ص: 15-18

خصوصيات الأفراد ضمن الجماعة الواحدة التي تمثل اشتراكهم في سمات مشتركة، وعليه فإن هذه الهويات الفرعية هي التي تمثلها المجموعات الثقافية في المجتمع الواحد، تبرز فورقات ثقافية بينهم. فوجود هويات فرعية ضمن هوية الأمة شيء طبيعي وصحي، إلا إذا تدخلت قوى سياسية وأجنبية في تحريك وتغذية هذه الفروقات الثقافية، لتصبح تهدد تماسك المجتمع ووحدته، وتتطور مطالبها إلى حد المطالبة بالانفصال عن المجتمع والدولة[1] .

فالحالة الاستعمارية في المغرب العربي تميزت عن نظيرتها في المشرق العربي باستهدافها تحديدا لأشكال الهوية ومكوناتها، وتمزيق النسج وتحييد البنى التقليدية التي كانت أساس لحمة المجتمع، وأيضا تعمد الاستعمار إلى إحداث عدة انقسامات في المجتمع أدى بدوره إلى إفراز انقساما فيما بعد على مستوى البنية الهوياتية للمجتمع.[2]

لقد ساهمت السياسة الاستعمارية التي اتبعتها فرنسا إلى حد كبير في تشويه هوية الشعب الجزائري عبر سياسات وإجراءات وقوانين، كان الهدف منها القضاء على اللغة العربية والدين الإسلامي، والفرنسة، أي الإلحاق بالثقافة الفرنسية، والتنصير، والعمل على افتعال النعرات والفتن بين أفراد الشعب الواحد عملا بسياسة فرق تسد، إضافة إلى تطبيق سياسات ثقافية متعددة الأشكال أثرت في البنى الثقافية فيما يتعلق بالجوانب المادية كالعمران والفنون وطبائع العيش، وأيضا الجوانب المعنوية اللامادية كاللغة، والدين والعادات والتقاليد ومختلف السلوكات والأنماط.

ومن أهم السياسات الفرنسية المتبعة الموجهة لطمس الهوية الجزائرية، وتحقيق الإدماج الثقافي بمحو مقومات الشخصية الجزائرية:

1. سياسة الفرنسة:

ويقصد بها نشر الثقافة الفرنسية وإحلال اللغة الفرنسية محل اللغة العربية في جميع مناحي الحياة الاجتماعية، من أجل قطع صلة المجتمع الجزائري بتاريخه وثقافته العربية الإسلامية، والذوبان في بوتقة الأمة الفرنسية، وإنتاج أجيال ممسوخة لا تعرف عن تاريخها وثقافتها شيئا، وقد فرضت السلطات الاستعمارية إجبارية التعليم

[1] محمد صالح الهرماسي، مقاربة في إشكالية الهوية: المغرب العربي المعاصر، دمشق : دار الفكر،2001، ص:25

[2] –حامي حسان، الأزمة الهوياتية في المجتمع الجزائري بين التنازع الإيديولوجي والتوظيف السياسي، مجلة العلوم الإنسانية والإجماعية، العدد29 ، جامعة مسيلة، جوان ، 2017 ، ص:55.

في مؤسسات التعليم الفرنسية، وفق مناهج فرنسية تركز على تدريس تاريخ وجغرافية فرنسا وعدم الخوض في تاريخ الجزائر وجغرافيتها، وهذا من أجل زرع القيم الفرنسية لدى الجزائريين، وقطع ارتباط بماضيهم وحضارتهم. فقد أصبحت اللغة العربية وفق هذه السياسة لغة أجنبية في الجزائر، خاصة عندما فرضت الفرنسية في المحيط الاجتماعي وفي مختلف الهيئات والمؤسسات والإدارة، ووسائل الإعلام، ومختلف المعاملات[1] .

2. سياسة التنصير:

وهو محاولة إحلال الديانة المسيحية محل الديانة الإسلامية في الجزائر، لتمسيح الجزائريين كي يسهل إدماجهم بفرنسا، عن طريق التضييق على الدين الإسلامي ومؤسساته، بالقوانين والإجراءات التعسفية، ومصادرة الأوقاف التي كان يمول منها، والتضييق على الشيوخ والأئمة ورجال الدين وطلبتهم، وبغلق المساجد والكتاتيب والمدارس القرآنية ومصادرتها، إضافة إلى ما هو أهم فتح المجال أمام المبشرين من أجل تنصير اكبر عدد من الجزائريين وأبنائهم، والأطفال اليتامى مشردين، وهذا بإغرائهم بمساعدات اقتصادية للفقراء والمحتاجين الذين أنهكهم الفقر والجوع من جراء سياسة المستعمر، أو بمحاولة تضليلهم وتشكيكهم في عقائدهم وهويتهم، بالخصوص في المناطق التي يحمل سكانها ثقافات بعيدة نسبيا عن الثقافة العربية، مثل منطقة القبائل التي أريد فيها نشر أكاذيب تاريخية كي ليسهل دمج سكانها[2].

3. محاربة وتشويه الثقافة العربية والإسلامية[3]:

استهدف الاستعمار الفرنسي في الجزائر ثقافة الشعب ولغته ودينه نجم عن ذلك أضرار بالغة، أثرت في الأجيال المتعاقبة وفي البنى الثقافية وأنماط الحياة الاجتماعية وتركت أيضا بصمات مشوهة في ثقافة المجموعات السكانية بشكل نسبي ومتباين، أصبح يشكل تهديدا على الأمن الهوياتي في الجزائر.

---

[1] –أنظر: بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر، من 1830 إلى 1989 ، ج1، الجزائر: دار المعرفة ، ص ص:152

[2] أنظر: عثمان سعدي، الجزائر في التاريخ. الجزائر: دار الأمة ، 2013، ص: 636

[3] أنظر: صالح عوض، معركة الإسلام والصليبية في الجزائر من سنة1830 إلى 1962 ، الجزائر : مطبعة دحلب، ب ت، ص212.

فبالنسبة إلى اللغة العربية لا يخفى على الجميع أنها كانت مستهدفة من قبل السلطات الاستعمارية، و بحيث أرادت هذه الأخيرة إضعافها والتخلص منها، فحشدت لها ترسانة من الإجراءات التعسفية والقوانين القاسية لتتخلص منها ومن مؤسساتها تعليمها، بحيث قال الشيخ الفضيل الورثيلاني في هذا الصدد "بأن فتح مدرسة لتعليم اللغة العربية في الجزائر كان ولا يزال في نظر الفرنسيس أخطر من فتح مصنع لإنتاج الأسلحة والذخائر استعدادا لثورة وأخطر من فتح محششة يدار فيها الأفيون والكوكايين وبقية السموم، فقد شهدت المحاكم الفرنسية في الجزائر مناظر مخجلة يساق فيها معلم العربية في موكب اللصوص والقتلة والمجرمين، لمحاكمتهم على صعيد واحد[1]".

وقد أدى هذا بفرنسا إلى فرنسة التعليم في مختلف أطواره، وعمدت على تشويه وتحطيم اللغة العربية، لأنها لغة القرآن ولسان الأمة العربية والإسلامية.[2]

كما أصدرت فرنسا عدة قوانين لمحاربة اللغة العربية تعددت على مر السنين، زيادة على اضطهاد مدرسي ومعلمي اللغة العربية والاستيلاء على مؤسساتها التعليمية وتسخيرها في خدمة الاستعمار، وإتلاف المكتبات والمخطوطات والسجلات العربية، وقد نجم عن هذا إضعاف اللغة العربية على حساب اللغة الفرنسية وبعض اللهجات المحلية واللغة الدارجة. أما بالنسبة إلى دين الإسلام فقد تم تشويهه من خلال تحكم فرنسا في تعيين رجال الدين الذين يبدون ولاء وإخلاصا لها من رجال الطرق والأئمة والخطباء والمفتين والمدرسين، كما استمالت إلى صفها رجال الطرق المنحرفين عن طريق الإسلام، بعد أن أخضعتهم عسكريا وأخذت تغدق عليهم الأموال ليقيموا (الولائم) وسخرت لهم وسائل الإعلام لنشر نشاطات هؤلاء(الموصولين بالله)، كما استعملتهم في محاربة جمعية العلماء ودعوتها الإصلاحية وكل العلماء المصلحين،

[1] عثمان أمقران، نظرات فاحصة في كتاب الجزائر الثائرة، جريدة البصائر، العدد893، الجزائر، 15 جانفي2018 .

[2] عمر الحاج مسعود، حقيقة الغزو الفرنسي للجزائر وبعض آثاره، مجلة الإصلاح، العدد 6 ،الجزائر دار الفضيلة ،ديسمبر 2007 ص89.

وعليه فقد أدى ذلك كله إلى انتشار أفكار الشرك بالله والاستلاب والشعوذة، بين أفراد الشعب [1].

كما قامت بافتعال الصراعات المذهبية عملا بسياسة فرق تسد بين المسلمين.

4. سياسة التجنيس والإدماج:

من خلال هذه السياسة سعت فرنسا إلى إدماج الشعب الجزائري بفرنسا وسلخ شخصيته

الجزائرية وسلب مقوماتها من لغة ودين وجنس. ويعني بالإدماج هنا "ربط الجزائر اجتماعيا وسياسيا وإداريا بفرنسا، وهضمها ثقافيا وروحيا ولغويا في القومية الفرنسية فيصبح الجزائريون يتمتعون بنفس الحقوق والواجبات مع الفرنسيين، بل يصبحون مواطنين فرنسيين يكتسبون الجنسية الفرنسية شرط التخلي عن هويتهم الإسلامية[2].

[1] –صالح عوض، مرجع سابق، ص:211.

[2] عثمان سعدي، الجزائر في التاريخ. الجزائر : دار الأمة، 2013، ص: 642

ملخص الفصل الثالث:

مما سبق نستخلص مايلي: أن النظام الاستعماري الفرنسي أراد إحكام سيطرته على البلاد من خلال إتباع سياسات مدروسة في الجانب الاقتصادي من خلال استنزاف ثروات البلاد والعباد وفق آليات اتبعت كاستخدام الضرائب، والتي تنوعت وقسمت إلى ضرائب عربية ، وأخرى عامة (فرنسية)، وإتباع سياسة نهب الأراضي خاصة الخصبة منها في ظل قانون مصادرة الأراضي، وانتهاج سياسة إقطاعية بامتياز وتمكين الحملات الاستيطانية من تملكها، بأثمان زهيدة وتسهيلات كبيرة على حساب أصحاب الأرض.

أما على المستوى الثقافي والديني، فكانت سياسة السلطات الاستعمار أشد خطورة كونها سياسة بعيدة المدى الهدف منها طمس الهوية الوطنية ومقوماتها من لغة ودين وفق خطة مدروسة، فكانت أولى بوادرها التضييق على المدارس العربية ، واستقبال الحملات التنصيرية، بما يسمى بسياسة التنصير ، ومحاربة وتشويه الثقافة العربية والإسلامية، وإغراء الجزائريين المتخلين عن هويتهم بما سمي بسياسة التجنيس والإدماج

الخاتمة

الخاتمة: من خلال الدراسة للسياسة الادارية الاستعمارية في الجزائر نستخلص جملة من الاستنتاجات:

– إن السياسات الاستعمارية التي شهدها القرن التاسع عشر في الجزائر، تبتدئ من نهاية الحقبة العثمانية، والتي أسالت كثيرا من الحبر، بين الدارسين بين من اعتبرها احتلالا ، وبين من نفى ذلك عنها ، ولكن الجدير بالذكر أن الدولة العثمانية وإن كانت لها الوصاية على الجزائر إلا أن الجزائر ظلت تحتفظ باستقلاليتها عنها، في كثير من الحقب المتوالية على البلاد ، وإن كانت استمدت من الدولة العثمانية سياساتها التنظيمية واستعين بها في تسيير شؤون البلاد.

– لا يمكن ان نقارن بين الوجود العثماني في الجزائر والاحتلال الفرنسي الذي أكل الأخضر واليابس، فقد عمل مند احتلاله على إتباع سياسة قمعية ووحشية في بسط سيطرته ونفوذه، وتظهر هده السياسة من خلال عدة جوانب؛ فعسكريا سخرت فرنسا إمكانات عسكرية ومادية ضخمة لغزو الجزائر ويظهر هذا من خلال الأسطول البحري الحربي الذي بلغ 103 سفينة في حين تكون الأسطول التجاري من 572 سفينة، أما عدد جيش المدفعية فقد بلغ 2300 جندي و المشاة 31000 جندي، ولقد عرف هذا العدد تزايدا مستمرا بمرور الوقت وهذا من خلال الإمدادات السنوية حيث تجاوز عدده سنة 1847م مائة ألف جندي .

– بعدما تأكدت فكرة الاحتفاظ بالجزائر عملت فرنسا على استصدار مجموعة من القوانين والقرارات، كقانون إنشاء المكاتب العربية سنة 1833م كحلقة وصل بينه وبين الأهالي، وكذلك مرسوم 22 جويلية 1834 م الذي تضمن تعيين حاكم عام ينفد السياسة العسكرية لوزارة الحرب الفرنسية وقد عرف الجيش الفرنسي بالجزائر بالجيش الإفريقي الذي كانت مهمته الاحتلال و الغصب وفرض الاستعمار بالقوة .

– اما الشق الإداري فقد خضعت الجزائر لحكم القائد العام للجيش الفرنسي وهذا إلى غاية 22 جويلية 1834م وهو تاريخ إلحاق الجزائر بفرنسا وتعيين حاكم عام عليها، لذا يمكن أن نميز بين نوعين من الحكم؛ حكم عسكري من 1830 – 1870م، وحكم مدني ابتداء من 1871م إلى غاية استقلال البلاد.

- عملت السلطات الاستعمارية على استصدار مجموعة من القوانين والمراسيم بهدف بسط سيطرتها ونفوذها على الجزائريين ومن أهمها:

* قانون 15 أفريل 1845 م الذي يقضي بتقسيم الجزائر إلى 3 عمالات وهي عمالة قسنطينة، الجزائر ووهران.

* إصدار قانون سيناتوس كونسيلت في 14 جويلية 1865م الذي يتضمن حصول الجزائريين على الجنسية الفرنسية مقابل تخليهم عن المقومات الشخصية.

* قانون كريميو في 24 أكتوبر 1870م الذي ينص على إلغاء الحكم العسكري والمكاتب العربية ويمنح اليهود الحق في الحصول على الجنسية الفرنسية.

* قانون الأهالي في مارس 1871م الذي يتضمن مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى إخضاع الجزائريين للاستعمار الفرنسي.

* قانون 15 أفريل 1884م الذي عمل على تنظيم الجزائر إداريا وهذا من خلال استحداث بلديات كاملة الصلاحيات أغلب سكانها أوربيين تخضع لحكم مدني وبلديات مختلطة أغلب سكانها من الجزائريين وأقلية أوربية نظام الحكم فيها عسكري.

* خضوع الصحراء للحكم العسكري

* قانون التجنيد الإجباري في 3 فيفري 1912 م الذي كان هدفه تجنيد الجزائيين في الجيش الفرنسي استعدادا للحرب العالمية الأولى

- اما الناحية الاقتصادية، فشرعت الإدارة الفرنسية منذ الاحتلال في الاستيلاء على أراضي الأوقاف وأجبرت الملاك والجمعيات الدينية على التخلي عن أملاكهم العقارية، وقد اتبع الاستعمار لذلك أساليب شتى حتى يتمكن من الاستيلاء على الأراضي ونذكر منها :

* فرض الحجز على الأراضي التي تغيب عنها أصحابها أكثر من 3 أشهر

* انتزاع أراضي القبائل التي ثارت ضد الاستعمار

* اعتبار الأراضي المشاعة والأراضي البور والغابات والمراعي ملكا للاستعمار

* مصادرة الأراضي التي لا يتوفر أصحابها على وثائق تثبت ملكيتهم

* قانون فارني في جويلية 1873م الذي يهدف إلى القضاء على الملكية الجماعية للأعراش

* قانون أفريل 1887 م الذي ينص على حق الدولة في تحديد الأراضي وتقسيمها بين الأفراد والعائلات.

* إنشاء المستثمرات الفلاحية وتخصيص أخصب الأراضي للزراعات النقدية

- اما من الناحية المالية: لقد سخرت فرنسا كل الإمكانيات لتحقيق البعد الاستعماري في الجانب المالي وهذا من خلال :

* إصدار مرسوم 17جانفي 1845م التي فرضت من خلالها السلطات الاستعمارية دفع الضرائب وخاصة تلك التي كانت سائدة في العهد العثماني كالزكاة والعشر

* البنوك والمصارف المالية: لتقديم خدماتها للمعمرين كالقرض العقاري الفرنسي والقرض الليوني.

* **مجلس النيابات المالية:** ظهر سنة 1889 م يتشكل من الجزائريين و المستوطنين في الجزائر دون الرجوع إلى الحكومة الفرنسية في باريس

- **في الجانب الاجتماعي:**

* تشجيع عملية الاستيطان في الجزائر من خلال تقديم تسهيلات للأوربيين

* تجريد الأهالي من أراضيهم وممتلكاتهم

* إبادة الشعب الجزائري من خلال المجازر والحرائق ومصادرة أملاكهم

* فرنسة الأسماء والقضاء على الذاكرة الجماعية

- **في الجانب القضائي:**

* إلغاء العمل بالشريعة الإسلامية و دمج القضاء الجزائري في الفرنسي

* ا لتضييق على القضاء الجزائري بالقوانين الزجرية

* تحديد صلاحيات القضاء الإسلامي

- **أما ثقافيا و دينيا** : ارتكزت السياسة الاستعمارية التعليمية في الجزائر على ثلاث أسس: الفرنسة ، التنصير والإدماج.

* تشويه التاريخ الجزائري وإظهار أن الاستعمار جاء بالتطور والحضارة

* القضاء على مراكز التعليم كالزوايا والكتاتيب وهدا ما أدى إلى تناقص عددها

* إحلال اللغة الفرنسية محل العربية في جميع المعاملات (سياسيا، اقتصاديا وقضائيا)

* فتح مدارس مختلطة لدمج المجتمع الجزائري في الفرنسي

* صدور مرسوم 1904م يمنع فتح أي مدرسة قرآنية أو للتعليم العربي إلا بترخيص من الإدارة
* بناء الكنائس ودعم الإرساليات التبشيرية
* تحويل المساجد إلى كنائس ومراقبة نشاط الزوايا والتضييق على الأئمة
* انتشار الجهل والأمية بين أفراد المجتمع الجزائري
* انتشار الأمراض والأوبئة والمجاعة
* تفكك البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري
* تشويه العقيدة الإسلامية
* تزايد عدد المستوطنين الأوربيين بالجزائر
* زرع عادات غربية في المجتمع الجزائري
* فرنسة المحيط الجزائري
* زرع الخراب والدمار في جميع أطراف الجزائر

إن من أسوء الأحداث التي مرت بها الجزائر هي أحداث القرن التاسع عشر فمن هيمنت الدولة العثمانية، إلى غطرسة الاحتلال الفرنسي، والذي لم يبقي ولم يذر، آثاره باقيا إلى اليوم، فالحمد لله أن خلص الأمة الجزائرية من كل ذلك، ونسأله أن يرمم ما أفسده الاحتلال وأذنابه.

قائمة المصادر و المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية

1. إبراهيم مياسي: مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962، دار هومة، الجزائر، 2007
2. ابو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية الجزائرية ، ج1 ، ط1 ، دار الرائد ، الجزائر ، 2009
3. ابو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية، ج2، ط1، منشورات دار الأدب، بيروت 1969
4. أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي (1830/1500)، ج1 ،ط 1،دار الغرب الإسلامي، بيروت1988م
5. أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر بداية الاحتلال، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط1(د ت)
6. أحمد الشريف الزهار، مذكرات أحمد الشريف الزهار، تح: أحمد توفيق المدني، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع،الجزائر، ،1980ص .4
7. أحمد بن نعمان ، الهوية الوطنية الحقائق والمغالطات ، الجزائر: دار الأمة، 1996
8. أحمد توفيق المدني : كتاب الجزائر ، ط1 ، دار الكتاب ، الجزائر ، 1963
9. أحمد علي كنعان، الشباب الجامعي والهوية الثقافية في ظل العولمة الجديدة دراسة ميدانية على طلبة جامعة دمشق، مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية، العدد 25، سوريا 2008
10. اسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، ط1: بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 2002
11. أوشن، س، دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في العالم العربي- دراسة حالة الجزائر- مذكرة ماجستير في التنظيمات السياسية والإدارية ، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر
12. بشير بلاح : تاريخ الجزائر المعاصر ، 1830- 1989، ج1 ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2006

13. بشير فايد، قضايا العرب والمسلمين في آثار الشيخ البشير الإبراهيمي والأمير شكيب أرسلان دراسة تاريخية وفكرية مقارنة، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، (جامعة قسنطينة،2010)
14. بطاش على : الإستدمار الفرنسي في الجزائر 1830-1900، ط1، دار المعرفة، الجزائر : 2008
15. جمال يحياوي، سقوط غرناطة ومأساة الأندلس(1492-1610)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2004، ص:41
16. جون وولف باتيست، الجزائر وأوروبا 1111م – 1381م، تر وتع: أبو القاسم سعد الله، ط5 ،دار الغرب الإسلامي لبنان، 5002م
17. جيلالي صاري: تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830-1962 ، تر: عياد فوزية، المؤسسة الوطنية للنشر ، الجزائر، 2010
18. حيى بوعزيز، ثورة 1871، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر،1978
19. ذياب موسى البديانة، الأمن الوطني في عصر العولمة. (الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية،2011)
20. رابح لونيسي وآخرون: ، تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1989م، دار المعرفة للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2010
21. شارل روبير أجيرون: الجزائريون المسلمون و فرنسا 1871- 1919، ج1 ، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007
22. صالح العنتري :مجاعات قسنطينة :تحقيق وتقديم رابح بونار، ش.و.ن.ت الجزائر ،1973
23. صالح عوض، معركة الإسلام والصليبية في الجزائر من سنة 1830 إلى سنة 1962 ، الجزائر: مطبعة دحلب، ب ت
24. عبد الحميد زوزو : نصوص ووثائق في التاريخ الجزائر المعاصر 1830-1900 ، مؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984
25. عبد القادر سلاماني ، الإستراتيجية الفرنسية لإجهاض الدولة الجزائرية الحديثة – 1830،1847دار قرطبة للنشر والتوزيع ، باب الزوار ، الجزائر ، ،2012

26. عبد الوهاب بن خليف : الوجيز في التاريخ الجزائر من بداية الاحتلال الفرنسي إلى مجازر 8 ماي 1945 ، تقديم : سليم قلالة، ط1، دار بني مزغنة ، الجزائر ،2005

27. عثمان أمقران، نظرات فاحصة في كتاب الجزائر الثائرة، جريدة البصائر، العدد893، الجزائر، 15 جانفي2018 .

28. عدة بن داهة: الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي،1830-1962، ج 1، ط 1، المؤلفات للنشر و التوزيع، الجزائر

29. عدي الهواري : الاستعمار الفرنسي في الجزائر – سياسة التفكيك الاقتصادي و الاجتماعي 1830-1960، تر: جوزيف عبد الله ، ط1 ، دار الحداثة للطباعة والنشر، بيروت ، 1983

30. عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ،1997

31. عمار قليل : ملحمة الجزائر الجديدة ، ج 1 ، ط1 ، دار البعث الجزائر ، 1991

32. عمار هلال : الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1847- 1918 ،دار هومة ، للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2007.

33. عمورة عمار، موجزفي تاريخ الجزائر، دار ريحانة،الجزائر، ط2، 2002

34. عميرواي احميدة : أثر السياسة الاستعمارية و الاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830-1954 ، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2007

35. الغالي غربي وآخرون ، العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والإبعاد ، دار هومة ، الجزائر ، ،2007

36. كارل ماركس : حول الجزائر و الهند، تر : شريف الدسوقي، ط1 ، دار ابن خلدون، بيروت، 1980

37. مالك بن نبي، مشكلة الثقافة (ترجمة عبد الصبور شاهين)، ط4. دمشق: دار الفكر، 2000

38. مبارك بن محمد الهلالي الميلي، تاريخ الجزائر القديم والحديث، ج 3. الجزائر: مكتبة النهضة الجزائرية، ب ت
39. محفوظ سماتي: الأمة الجزائرية نشأتها وتطورها، تر. محمد الصغير بنانى، منشورات دحلب، الجزائر، 2007
40. محمد ابن منظور، لسان العرب. (القاهرة: دار المعارف)
41. محمد صالح الهرماسي، مقاربة في إشكالية الهوية: المغرب العربي المعاصر، دمشق : دار الفكر،2001
42. محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، ط2، 1992
43. محمد عيساوي ونبيل شريخي: الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري 1830-1871 ، مؤسسة كنوز الحكمة ، الجزائر ، 2011
44. محمد مسلم، الهوية في مواجهة الاندماج عند الجيل المغاربي الثاني بفرنسا، الجزائر: وزارة الثقافة الجزائرية
45. محمود عامر"، المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية" مجلة دراسات تاريخية، ع 117-118كانون الثاني-حزيران عام 2012
46. المعجم الوسيط، ط1 مكتبة الشروق الدولية، 5001م
47. مغنية الأزرق، نشوء الطبقات في الجزائر، دراسة الاستعمار والتغيير الاجتماعي السياسي، تر: سمير كرم مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1980
48. نادية طرشون : الهجرة الجزائري نحو المشرق العربي أثناء الاحتلال، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر، الجزائر ، 2007
49. ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني(1792-1830)المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر، ،1984
50. هلايلي حنيفي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الهدى، الجزائر،2008، ص131
51. يحي بوعزيز : سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية، ط2، ديوان

المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007

ثانيا : المجلات

1. أكرم بوجمعة، أوضاع الجزائر مطلع القرن ،20ع ،28مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016م
2. انتشار المذهب المالكي لبلاد المغرب الأوسط (الجزائر) قراءة سوسيولوجية، مجلة آفاق الثقافة والتراث، دبي العدد56،14 يناير 2007
3. حامي حسان، الأزمة الهوياتية في المجتمع الجزائري بين التنازع الإيديولوجي والتوظيف السياسي، مجلة العلوم الإنسانية والإجماعية، العدد29 ، جامعة مسيلة، جوان ، 2017
4. الحسن السائح، الثقافة المغربية في عصر السعديين، مجلة دعوة الحق الرباط، العدد13 ،1963م
5. حسن سيد سلمان، ظاهرة الاستعمار في إفريقيا والعالم العربي، مجلة دراسات افريقية، العدد8 ، المركز الإسلامي الإفريقي بالخرطوم، أفريل 1986
6. الصادق دهاش : " عوامل الاستيطان في الجزائر"، مجلة المصادر، مجلة سداسية يصدر المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر، العدد17، السداسي الأول، 2008
7. عمر الحاج مسعود، حقيقة الغزو الفرنسي للجزائر وبعض آثاره، مجلة الإصلاح، العدد 6 ،الجزائر دار الفضيلة ،ديسمبر 2007 ص89. فارس كعوان، تقيدات ابن المفتي في تاريخ باشاوات الجزائر وعلمائها بيت الحكمة الجزائر، 5002م
8. يحي بوعزيز:" مجاعة الجزائر أواخر الستينات من القرن 19"، مجلة الأصالة، عدد33، الجزائر، 5 ماي 1976
9. وليد بوشو، مقال ، المجلة التاريخية الجزائرية، المجلد 05، العدد02، 2021

ثالثا : الرسائل و الاطروحات الجامعية

1. سلوان رشيد رمضان الجوعاني، مؤيد محمود حميد المشهداني، الاستيطان الأوروبي في الجزائر (1830-1871 م)، مجلة جامعة تكريت للعلوم، كلية التربية، قسم التاريخ، مجلة 20 ،عدد4 ،2013م
2. صالح حيمر : السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830 - 1930)، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث و المعاصر ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، السنة الجامعية 2014/2013
3. صالح عباد: الجزائر بين فرنسا و المستوطنين 1830-1930، ديوان المطبوعات الجامعية، المطبعة الجهوية بقسنطينة، الجزائر
4. عيسى يزير:" السياسة الفرنسية اتجاه الملكية العقارية في الجزائر 1830 - 1914"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر 02، السنة الجامعية 2009/2008
5. كريمة حوامد : "دور الجامعة في التنشئة السياسة"، مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة،2008/2007
6. كمال صحراوي، الدور الدبلوماسي ليهود الجزائر في أواخر عهد الدايات، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجزائر معهد العلوم الاجتماعية والإسلامية، 2008
7. نصر الدين بن داود : أعمال الملتقى الوطني الأول حول: العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830 1962 ، طبعة خاصة من وزارة المجاهدين ، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007

رابعا : المراجع باللغة الأجنبية

1. Ageron (Ch.R) : les algériensmusulmans et la France, Op.cit, p 203
2. Alain Sainte-Marie : Législation foncière et société rurale (L'application de la loi du 26 juillet *1873* dans les douars de l'Algérois), Études rurales, 57,paris , 1975,

3. Deschamps Paul et autres : les colonies et la vie français pendant huit siècle,, ED ,Firmin-1. ridot , paris ,1933
4. Djilali sari: la dépossession des fellahs(1830-1962), S.N.E.D, Alger: 1975
5. Grammont, H.D de. Histoire d'Alger sous la domination turque, 1515-1830, Leroux, 1887
6. Robert Ageron :politique coloniales au Maghreb, collection hier, paris ,1972,
7. Robert Montagne, « Comment organiser politiquement l'Empire français », in, Politique étrangère, n°2, 3ème année, 1938

فهرس المحتويات

جدول المحتويات

مـــقـــدمة	أ
الفصل الأول: التنظيم الإداري في الجزائر أواخر العهد العثماني وآثاره	11
مقدمة الفصل الأول:	12
المبحث الأول: السياسة الإدارية العثمانية	12
التنظ?م الإداري بالجزائر خلال العهد العثماني	12
المبحث الثاني: انعكاساتها على الوضع السياسي والعسكري	14
د ـ عهد الدا?ات (1671ـ :(1830	18
المبحث الثالث: انعكاساتها على الوضع الاجتماعي والاقتصادي	20
أولا: الأوضاع الاقتصادية	20
أ- الصناعة :	21
ب - الزراعة:	22
ج- التجارة :	22
ثانيا:الأوضاع الاجتماعية:	22
أ- الفئة الحاكمة :	23
ب-الكراغلة:	23
ج- مهاجر و الأندلس:	23
د- العبيد:	24
هـ- اليهود:	24
ثالثا:النظام القضائي	25
رابعا: الأوضاع الثقافية	26
خلاصة الفصل:	28
الفصل الثاني: السياسة الإدارية الاستعمارية في الجزائري	33
مقدمة الفصل الثاني:	33
المبحث الأول: التنظيم الإداري الاستعماري	33

مرحلة النظام العسكري والتي امتدت من 1830 إلى 1870..	34
مرحلة النظام المدني 1870-1900	35
المبحث الثاني: التقسيم الإداري للمقاطعات الجزائرية	37
المبحث الثالث : التشريعات الإدارية الاستعمارية	42
ملخص الفصل الثاني	56
الفصل الثالث: آثار السياسة الإدارية الاستعمارية على المجتمع الجزائري	60
مقدمة الفصل الثالث:	61
المبحث الأول على المستوى الاجتماعي والاقتصادي	61
المبحث الثاني على المستوى الثقافي والديني	66
خاتمة	80
المراجع والمصادر :	85